Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

مبادئ الاقتصاد الكلي

PRINCIPLES OF MACROECONOMICS

جامعة الشام تعلم عن بعد

7 5 3 1
6 4 2

المحاضرة الأولى

تعريف بالمقرر الدراسي

جامعة الامام للتعليم عن بعد

مقدمة:

مقرر الاقتصاد الكلي يُعنى بموضوعات هى مثار اهتمام الجميع ودائما ما يتم تناولها في الصحف والتلفزيون وغيرها من الوسائط بل وحتى في المجالس وذلك باعتبارها موضوعات تهم الجميع كقضايا الناتج الاجمالي والدخل القومي والتضخم والعطالة و الدعم الحكومي .....الخ، ومن هنا نؤكد انه وبنهاية مقرر الاقتصاد الكلي ستزيد الحصيلة المعرفية بطيف واسع من القضايا الاقتصادية الهامة للدارسين والدارسات.

الاطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد الكلي

ما هو الاقتصاد الكلي؟

تعريف علم الاقتصاد:ECONOMICS

ولنبدأ بالتذكير بتعريف علم الاقتصاد الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين والذي عرّف الاقتصاد على أنه:

العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبية الحاجات البشرية غير المحدودة باستخدام المتاح من الموارد الاقتصادية النادرة.

المشكلة الاقتصادية THE ECONOMIC PROBLEM

يتضح من هذا التعريف أن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها جميع المجتمعات، بدرجات متفاوتة، تتمثل في:

- وجود كمية محدودة من الموارد الاقتصادية.
- تقابلها حاجات غير محدودة من السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها.

تُقسّم تسهيلا لدراستها إلى:

- النظرية الاقتصادية الجزئية (الاقتصاد الجزئي)

- النظرية الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي)

جامعة الامام - تعليم عن بعد

الاقتصادالجزئي (MICROECONOMICS).

يدرس الاقتصاد الجزئي النظرية الاقتصادية على مستوى وحدة اتخاذ القرار: أي على مستوى المستهلك أو المنشأة وكيف تتفاعل هذه الوحدات في سوق كل سلعة أو خدمة فتحدّد سعرها وكميتها المنتجة وكيف تتفاعل في أسواق عناصر الإنتاج فتحدّد أسعار وكميات كل عنصر من عناصر الإنتاج.

الاقتصاد الكلي (MACROECONOMICS)

يدرس الاقتصاد الكلي النظرية الاقتصادية على المستوي الكلي التجميعي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي والناتج أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي.

الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي:

- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي للدولة والدخل القومي.
- يتناول مكونات الطلب الكلي(الإنفاق الكلي) في الاقتصاد كما يتناول العرض الكلي(الناتج الكلي) من السلع والخدمات، ومن ثم يبحث فى كيفية تحديد الدخل التوازني.
- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تحليل ودراسة المشكلات الاقتصادية الكليّة المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

سيتم تناول المادة العلمية خلال المقرر باستخدام مجموعة من الاساليب تجمع بين:

- التناول النظري
- أسلوب الجداول والرسومات البيانية
- المعالجات الرياضية

وصف المقرر:

يرمي مقرر مبادئ الاقتصاد الكلي إلى تعريف الطالب بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية المتعارف عليها في إطار النظرية الاقتصادية الكلية والتي تُعنى بدراسة الاقتصاد على المستوى التجميعي . يعرض المقرر ضمن مفرداته طرق تقويم وقياس النشاط الاقتصادي الكلي ومقارنتها بحالة التوازن

جامعة التعليم عن بعد

7 5 3 1
6 4 2

مفردات المقرر

الموضوعات
تعريف بالمادة: - تعريف علم الاقتصاد. - الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى - التدفق الدائري للإنتاج والدخل. - دور القطاع الحكومي - حالة السلع والخدمات العامة. - حالة التأثيرات الخارجية. - حالة الاحتكار الطبيعي. - دور القطاع المالي. - شرط توازن الاقتصاد.
الحسابات القومية والنمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي. شرط توازن الاقتصاد الكلي. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي. الناتج القومي الإجمالي. النمو الاقتصادي استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للرفاهية.

الموضوعات
العرض الكلي والطلب الكلي العوامل المحددة للعرض الكلي. العرض الكلي فى الاجل القصير والاجل الطويل الطلب الكلي. الاستهلاك- دالة الاستهلاك والعوامل المحددة لها. الاستثمار-العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار. العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار.
توازن الاقتصاد الكلي تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين. مضاعف الإنفاق. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات. الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.

جامعة الامام - تعليم عن بعد

7 5 3 1
6 4 2

الموضوعات
البطالة والدورات الاقتصادية أنواع البطالة. تكاليف البطالة. مؤشرات سوق العمل قياس البطالة. الدورات الاقتصادية. مراحل الدورات الاقتصادية.
التضخم: تعريف التضخم. أسبابه وطرق قياسه. الآثار الاقتصادية للتضخم.
النقود والبنوك نشأة النقود. نشأة البنوك التجارية. البنوك وعرض النقود.

الموضوعات
البنك المركزي والسياسة النقدية وظائف البنك المركزي. أهداف السياسة النقدية. منحنى فيليبس. البنك المركزي وإدارة عرض النقود. أدوات السياسة النقدية.
السياسة المالية أدوات السياسة المالية. السياسات المالية النوعية. الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي. تقويم سياسة الموازنة المتوازنة
التجارة الدولية أنماط واتجاهات التجارة الدولية. مبررات قيام التجارة الدولية. وسائل ونظريات حماية التجارة. أسواق الصرف الأجنبي. ميزان المدفوعات.

جامعة الامام للتعليم عن بعد

أهداف المقرر :

بنهاية هذا المقرر يفترض ان يتمكن الدارس من:

١. أن يلم بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي ويبين محدداته.

٢. أن يتعرف على طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

٣. أن يبين مفهوم ومحددات الناتج القومي الإجمالي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الاخرى.

٤. أن يوضح ما المقصود بالاستهلاك والادخار الكليين ويعدد العوامل المؤثرة فيهما.

٥. أن يوضح مفهوم الطلب على الاستثمار وأن يعدد محددات القرار الاستثماري.

٦. أن يوضح ما المقصود بالتوازن الاقتصادي الكلي ومفهوم المضاعف البسيط ويبين آلية عمله.

٧. أن يبين المقصود بالتضخم، أسبابه وأنواعه وآثاره وطرق قياسه.

٨. أن يشرح مفهوم البطالة وأنواعها وقياس المؤشرات الاساسية لسوق العمل وأن يتعرف على مفهوم وأنواع الدورات الاقتصادية.

٩. أن يبين دور النقود والبنوك في الاقتصاد مع بيان لدور البنك المركزي ودور السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد.

٩. أن يبين محددات التجارة الخارجية وأن يتعرف على مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات.

١٠. أن يتعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائص الدول النامية وأن يفرّق بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع بيان أهم محدداتهما.

١١. أن يحلل بعض من ملامح واقع الاقتصاد السعودي من منظور اقتصادي كلي

الكتاب المقرر

- مبادئ الاقتصاد الكلي، د.فريد بشير و د.عبد الوهاب الأمين، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، ٢٠١١م.

المراجع والمصادر الاخرى:

١. بول أ.ساموبلسون و ويليام د.نورد هاوس - الاقتصاد(كتاب مترجم)- الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

الاقتصاد الكلي – د. فايز ابراهيم الحبيب وآخرون

تقويم الطالب

- الواجبات = ١٠ درجات
- المناقشات = ١٠ درجات
- الدخول وتحميل المحاضرات = ١٠ درجات
- الاختبار النهائي = ٧٠ درجة
- مجموع الدرجات = ١٠٠ درجة

كل عام وأنتم بخير

د.عوض عثمان

جامعة الامام - تعليم عن بعد

7 5 3 1
6 4 2

المحاضرة الثانية

مفاهيم أساسية

مفاهيم اساسية

جامعة الدمام - تعليم عن بعد

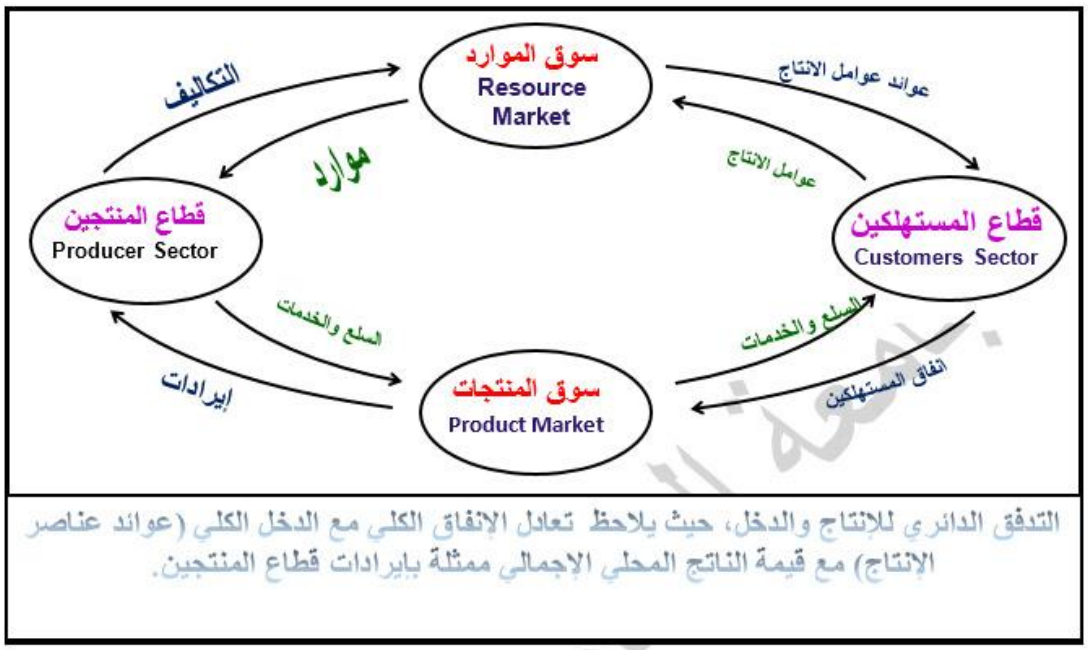

التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

تحديد اسعار عوامل الانتاج واسعار السلع والخدمات

تتحدد أسعار أو عوائد عوامل الإنتاج في سوق الموارد في الجزء العلوي من الشكل حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق.

كذلك، تتحدد أسعار السلع والخدمات في سوق المنتجات في الجزء السفلي من الشكل، حيث يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب، بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض، ويكون الاقتصاد في حالة توازن دائماً لأن الدخل الكلي يعادل الإنفاق الكلي في هذه الحالة.

حرية السوق والكفاءة الاقتصادية

كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين القدماء (Classical Economists) أن آلية السوق الحر (Free Market) و ما اصطلح على تسميته "اليد الخفية" (Invisible Hand) تكفل تحقق المصالح أو الأهداف الخاصة لأطراف السوق (مستهلك يسعى لتعظيم منفعة ومنتج يسعى لتعظيم ارباحه) وتضمن تحقق الكفاءة في الإنتاج (Production Efficiency)

التدخل الحكومي (GOVERNMENT INTERVENTION)

بالرغم من حديثنا عن قدرة آلية السوق الحر على تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد وبالتالي في تحقيق الكفاءة في الإنتاج إلا أن هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحر في تحقيق ذلك، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي، نذكر من هذه الحالات باختصار ما يلي:

حالة السلع والخدمات العامة (PUBLIC GOODS)

السلع العامة (Public Goods) هي تلك التي:

- تستهلك جماعياً.
- ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع ولا يمكن حرمان أحداً من استهلاكها.
- وتقدم دون مقابل.

هذه السلع والخدمات العامة مثل الطرق العامة والبث الإذاعي والتلفزيوني (غير المشفر) والأمن والدفاع .....الخ. لا يُقدم على إنتاجها القطاع الخاص لعدم قدرته على بيعها لمن يدفع السعر ومنعها عن الآخرين كما هو الحال في حالة السلع الخاصة (كالسيارات والغذاء والثياب و .... الخ).

فنقول أن السوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ولا بد من تدخل الحكومة لتقديمها لأن الحكومة وحدها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب.

حالة التأثيرات الخارجية EXTERNALITIES

حالات التأثيرات الخارجية هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية (غير مقصودة) قد تكون نافعة (External Benefits) ومثال لها حالة التعليم وما يتدفق عنه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة (External Costs) ومثال لها حالة مصنع تسبب الغازات المنبعثة منه التلوث البيئي.

في مثل هذه الحالات، إذا ترك الأمر لآلية السوق فإنها تفشل فى تحفيز صاحب الاثر الخارجي النافع مما يقلل من رغبته في الاستمرار فى تقديم نفعه إلى المستوى الذي يفضله المجتمع. وكذلك يفشل السوق

حالة الاحتكار الطبيعي

يحدث الاحتكار الطبيعي عندما تنفرد منشاة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج وخفض أسعار البيع إلى مستويات غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج للمنشآت المنافسة مما يعرضها للخسارة والخروج في النهاية من السوق.

جامعة العلوم والتعليم عن بعد

تكون لهذه المنشأة قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل في المجتمع. ويستوجب مثل هذا الوضع تدخل الحكومة لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل وحملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج ويعظم رفاهية المجتمع.

دور الإنفاق الحكومي GOVERNMENT EXPENDITURE

يعتبر دورالقطاع الحكومي (Government Sector) على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعاليات الاقتصادية. ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد من خلال تحصيل الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات.

يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين:

١. الإنفاق الجاري (Current Expenditure) ، ويشمل الإنفاق الجاري الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومة المركزية والإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين وعمال ومدرسين وأطباء وأفراد في كل من الجيش والشرطة وغيرهم، مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية.

٢. الإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure)

وهوالإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية (Infrastructure) كالمباني والطرق والسدود والخزانات والآليات والمصانع التي تملكها الدولة وكافة المشروعات الإنمائية.

دور قطاع التجارة الخارجية: FOREIGN TRADE

يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات صافي الصادرات (Net Exports) أو الميزان التجاري (Balance of Trade). إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فمعنى ذلك أن القطر يتمتع بفائض تجاري (Trade Surplus)، وإذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز تجاري (Trade Deficit)

الحسابات القومية
المحاضرة [٣]

الحسابات القومية هي وسيلة أحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة في مختلف قطاعاتها الأقتصادية والتي تنقسم إلى :

١. القطاع الزراعي.
٢. القطاع الصناعي.
٣. القطاع الخدمي.

وذلك من أجل تحديد جوانب القوة والضعف في هذه القطاعات والتنبؤ بأحتمالات تأثيراتها على الاتجاهات المستقبلية للإتجاه القومي.

أن عملية جمع وتبويب الإحصاءات لمختلف الفعاليات الأقتصادية تعتبر مهمة كبيرة وشاقة ، مما يتطلب إنشاء أجهزة حكومية متخصصة يطلق عليها تسميات مختلفة، كالجهاز المركزي للإحصاء، أو دائرة الأحصاءات العامة، أو الجهاز المركزي للمعلومات، وغيرها من المسميات.
في المملكة العربية السعودية يسمى بمصلحة الأحصاءات العامة والمعلومات www..cdsi .gov.sa/

يعتبر الناتج المحلي الأجمالي **Gross Domestic product (GDP)** من أهم المؤشرات الحسابات القومية ويعمل على قياس النشاط الأقتصادي داخل دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.

ترتيب دول العالم حسب الناتج المحلي الأجمالي ٢٠١١

Ranking	*Economy*	*(millions of US dollars)*
1	United States	14,991,300
2	China	7,318,499
3	Japan	5,867,154
4	Germany	3,600,833
5	France	2,773,032
6	Brazil	2,476,652
7	United Kingdom	2,445,408
8	Italy	2,193,971
	⋮	⋮
20	Saudi Arabia	576,824
World		69,981,922

الاسم	عدد الاصفار (الولايات المتحدة الأمريكية والإنجليزية المعاصرة الحديثة)
مليون	10^6
بليون مليار(عند الانجليزية التقليدية)	10^9
تريليون	10^{12}

ترتيب الدول العربية حسب الناتج المحلي الأجمالي ٢٠١٠

الترتيب	الدولة	الناتج المحلي (بملايين الدولارات الأمريكية)
1	المملكة العربية السعودية	434,440
2	الامارات العربية المتحدة	239,650
3	مصر	216,830
4	ليبيا	178,969
5	الجزائر	156,518
6	قطر	127,316
7	المغرب	101,702
8	الكويت	94,136
9	العراق	87,912
10	السودان	65,930
	مجموع الدول العربية	2,340,000

الناتج المحلي الأجمالي Gross domestic product (GDP)

يعرف الناتج المحلي الأجمالي (GDP) بأنه:القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة. وسنوضح في مايلي المفردات الجديدةالواردة في هذا التعريف: القيمة السوقية (MARKET VALUE) من أجل قياس الناتج من السلع والخدمات، لابد من تجميع المنتجات الزراعية كالقطن والقمح والتمر والمنتجات الصناعية كالبترول والأجهزة الكهربائية والسيارات والمنتجات الخدمية النهائية كالتعليم والصحة والنقل والسياحة وغيرها. غير أن تجميع كميات السلع المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس.

وللتغلب على هذه المشكلة يتم قياس القيم السوقية (MARKET VALUE) وذلك بضرب الكمية المنتجة من أي سلعة أو خدمة في سعرها الجاري في السوق.

يطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية (Current Price Gross Domestic Product) و الناتج المحلي الأسمي (Nominal Gross Domestic product) أو الناتج المحلي الأجمالي النقدي (Money Gross Domestic Product) الذي يختلف عن الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي (Real gross Domestic product) كما سيأتي لاحقاً.

السلع و الخدمات النهائية

تشمل السلع والخدمات النهائية (Final goods and services) السلع الأستهلاكية والصادرات (سواء نهائية أو وسيطة) والسلع الأستثمارية (آلات ومعدات ومباني).

وتختلف هذه السلع النهائية عن السلع الوسطية(Intermediate Goods) وهي السلع التي يتم أنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لأستخدامها كمدخل (Input) في أنتاج سلعة أو خدمة نهائية.

الأحتساب المزدوج (double counting)

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع النهائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي فمعنى ذلك أن تحتسب قيمة المدخلات الوسيطة مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية، ويتسبب ذلك في ارتكاب خطأ مايعرف بالأحتساب المزدوج (Double Counting) وبالتالي تضخيم قيمة الناتج المحلي الأجمالي بتجميع قيم السلع والخدمات النهائية دون السلع الوسيطة.

لغرض تجنب الوقوع في خطأ الأحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الأجمالي، يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة (value added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الأنتاج .

وللإيضاح نتابع المثال التالي.

مراحل الإنتاج (1)	قيمة الإنتاج (2)	القيمة المضافة (3)
1- القمح	200	200
2- الطحين	350	150
3- الخبز	550	200
المجموع	1100	550

السلع والخدمات المنتجة محلياً:

للتوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطر معين يتم أحتساب القيمة الأجمالية للسلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة فقط داخل الحدود الجغرافية لهذا القطر.
فمثلاً، تقوم بعض الشركات اليابانية المنتجة للأجهزة الكهربائية بأنتاج بعض أنواع هذه الأجهزة في الصين، وفي هذه الحالة ، فإن قيمة هذا الأنتاج تدخل في احتساب الناتج المحلي للصين ولا تدخل في أحتساب الناتج المحلي لليابان.
طالما أن الناتج المحلي الأجمالي (GDP) يحسب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية فتجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك مجموعة مقدرة من السلع والخدمات النهائية التي تنتج ولاتحسب وذلك لأنها لا تصل إلى السوق مثل خدمات ربات البيوت ومثل الإنتاج الزراعي الذي يقوم المزارع بأستهلاكه.

يقاس الناتج المحلي الأجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة.
عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم انتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الأجمالي للسنة الحالية. إلا أن قيمة خدمات متاجر بيع وشراء هذه السلع المستعملة فتدخل في تقدير الناتج المحلي للسنة الحالية.

أسئلة للنقاش:

- عرف الناتج المحلي الأجمالي

.....

. .....

- تجاوز أستخدام القيم السوقية في أحتساب الناتج المحلي الأجمالي مشكلة ..... .
- مشكلة الأحتساب المزدوج تعني .....

..... و قد تم التغلب عليها بأستخدام ..... أو ..... .

- هنالك مجموعة مقدرة من السلع والخدمات النهائية التي تنتج ولا تحسب في الناتج المحلي الأجمالي ..... لماذا؟ مثل لهذه السلع والخدمات؟

جامعة العلم للتعليم عن بعد

قياس الناتج المحلي الأجمالي
المحاضرة [٤]

مقدمة:

يعزى الأهتمام الكبير بدراسة الناتج المحلي الأجمالي إلى كونه مؤشراً هاماً للأداء الأقتصادي ورفاهية المجتمع لذلك، أصبحت دراسة تقدير و توزيع الناتج المحلي تحتل مركزاً بارزاً في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الأقطار خاصة في حالة توفر الأحصائيات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الاقتصادية.

طرق قياس الناتج المحلي الأجمالي:

يتم قياس الناتج المحلي الأجمالي بثلاث طرق هي :

- طريقة الناتج Product Method.
- طريقة الإنفاق Expenditure Method.
- طريقة الدخل Income Method.

طريقة الناتج (Product Method) :

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة، ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة.

فإذا كان الأقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات Q_A و Q_B التي تباع في الأسواق بالأسعار P_A و P_B على التوالي، يمكن حساب الناتج المحلي الأجمالي بطريقة الناتج كما يلي:

$$GDP = P_A \times Q_A + P_B \times Q_B$$

وعموماً يمكن صياغة المعادلة التالية لحساب الناتج المحلي لاقتصاد ينتج (n) سلعة نهائية:

$$GDP = \sum_{i=1}^{n} P_I * Q_I$$

I = 1, 2, 3…, n.

أجمالي الناتج المحلي حسب النشاط الأقتصادي

النشاط الاقتصادي	*2010	النسبة من اجمالي الناتج المحلي
الزراعة ، الغابات ، الاسماك	39986	4.6
التعدين والتحجير - نفط وغاز	201433	23.1
التعدين والتحجير - اخرى غير نفطية	3125	0.4
الصناعات التحويلية - نفطية	21886	2.5
الصناعات التحويلية - غير نفطية	87867	10.1
الكهرباء ، الغاز ، الماء	16161	1.9
التشييد والبناء	60382	6.9
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	77190	8.9
النقل والتخزين والاتصالات	64745	7.4
خدمات المال والتأمين والعقارات - ملكية المساكن	55915	6.4
خدمات المال والتأمين والعقارات -أخرى	53342	6.1
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	33865	3.9
ناقص الخدمات المصرفية المحتسبة	16196-	1.9-
منتجو الخدمات الحكومية	161801	18.6
اجمالي الناتج المحلي	871643	100.0

الناتج المحلي الاجمالي الاسمي حسب نوع النشاط للعام 2012م				
القطر	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي
المملكة العربية السعودية	%2	%66.9	%31.1	657,049
المصدر: صندوق النقد الدولي 2013				

طريقة الإنفاق (Expenditure Method):

يقاس الناتج المحلي الأجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method)، وذلك عن طريق جمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة في الأقتصاد أو الإنفاق على GDP من قبل القطاعات الأقتصادية المختلفة وفق المعادلة:

$$GDP = C + I + G + X - M$$

الإنفاق الأستهلاكي:

يمثل الإنفاق الأستهلاكي في " مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يستهلكها القرد "، ويشتمل على ماينفقه القطاع العائلي على السلع المعمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره، والسلع غير المعمرة كمختلف السلع الأستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس والكهربائي.. وغيرها.

الإنفاق الأستثماري:

يقصد به " مجموع القيم النقدية للسلع الأستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص ". أي انه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأقتصاد الوطني. ويتضمن مايلي:

ا- شراء المعدات و الآلات بواسطة منشآت الاعمال .

ب- جميع الإنشاءات من مخازن ومصانع ومراكز تجارية.

ج- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية.

الإنفاق الحكومي:

يقصد به " مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الأستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة " وتشمل :

الأنفاق الجاري : ويشمل الرواتب والاجور وجميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات.

الأنفاق الأستثماري : ويشمل نفقاتها على بناء البنية التحتية من طرق وجسور ومدارس ومستشفيات ..ألخ.

انفاق التجارة الخارجية:

يُعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منه قيمة الواردات ".

فإن ماينتج داخل الدولة لايستهلك بأكمله محلياً أنما يصدر جزءاً منه يحصل عليها الأجانب مقابل أنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة. من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهو جزء يجب طرحه من الناتج المحلي الأجمالي وعلى ذلك يكون:-

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي السعودي للعام 2011 Expenditure on Gross Domestic Product	
البند	2011
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	489,846
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	674,143
التغير بالمخزون	103,714
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	574,660
صادرات البضائع والخدمات	1,410,702
أ- صادرات البترول	1,191,051
ب- صادرات البضائع الاخرى	176,568
ج- صادرات الخدمات	43,083
واردات البضائع والخدمات	742,415
أ- سلعية	493,449
ب- خدمية	248,966
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	2,510,650
المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الإقتصاد والتخطيط	

بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP %
الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)	5,808	%68.2
الاستثمار الخاص (I)	1,367	%16.1
الإنفاق الحكومي (G)	1,487	% 17.5
صافي الصادرات (X-M)	-151	% -1.8
الناتج المحلي الإجمالي GDP	8,511	%100

طريقة الدخل (INCOME METHOD)

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها صافي الضرائب وإهلاكات الأصول الثابتة.

الناتج المحلي الأجمالي GDP عن طريقة الدخل :

مجموع دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الاهلاكات.

(صافي الفوائد = الفوائد المستلمة – الفوائد المدفوعة)،
(صافي الضرائب = الضرائب المدفوعة – الإعانات).

المدفوعات التحويلية:

عند تقدير الناتج بطريقة الدخل **يجب أستبعاد** المدفوعات التحويلية الحكومية، كإعانات البطالة والضمان الأجتماعي وغيرها، بأعتبارها دخولاً لايقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الأجمالي. كما يجب أستبعاد الدخول الناتجة عن هبات الأفراد لإقربائهم ، أو الناتج عن التبرع إلى الجهات الخيرية ، حيث أن هذه الدخول **لم تدفع لقاء المساهمة في الأنتاج** ، فهي تعتبر من المدفوعات التحويلية الخاصة.

الضرائب غير المباشرة (INDRECT TAXES)

من مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل وجود الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة الإنتاج أو ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة. تكون هذه الضرائب جزءاً من تكاليف الإنتاج تحتسب كإيراد للدولة مقابل ماتقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية. لذلك، يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي الأجمالي.

الدعم غير المباشر (INDRECT SUBSIDIES):

تقوم الحكومة في كثير من الأقطار النامية بسياسة دعم أسعار بعض السلع الأستهلاكية، مثل الخبز، من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة. لذا يجب أستبعاد مثل هذا الدعم غير المباشر (INDRECT SUBSIDIES) عند تقدير الناتج المحلي الأجمالي بطريقة الدخل.

إهلاكات الأصول الثابتة:

يضيف المنتجون التكلفة السنوية لإهلاكات الأصول الثابتة إلى تكاليف عناصر الإنتاج الاخرى للتوصل إلى سعر البيع في الأسواق. لذا يجب عند حساب الناتج بطريقة الدخل إضافة تكلفة الأهلاكات إلى باقي مكونات التكاليف للتوصل إلى الناتج بسعر السوق.

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي؟ وماذا يستبعد ؟

- العمليات الغير سوقية Nonmarket Transactions

وهي "العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لاترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود ".

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي هي سلع تمثل جزء من الناتج القومي ولكنها لاتجمع فلا بد من إضافته وتحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق.

- الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت وهي خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج المحلي الأجمالي ولكنها لا تحسب لصعوبة حصرها والحصول على احصاءات عنها.

- الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والتعليم هي خدمات لابد ان تدخل في حساب الناتج المحلي الأجمالي ولكن لايمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق لأن كثير منها ليس له مثيل في السوق، ولذا تحسب على أساس تكلفتها.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (مليون دينار في سنة 2003)		
بنود الدخل	الدخل	GDP %
دخول العاملين	4,981	85.5
صافي الفائدة	449	5.3
دخل الإيجارات	163	1.9
أرباح الشركات	825	9.7
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8
زائداً الضرائب غير المباشرة	808	9.5
ناقصاً الإعانات غير المباشرة	-200	-2.3
زائداً إهلاكات الأصول الثابتة	908	10.6
الناتج المحلي الإجمالي	8,511	100

يوضح الجدول أعلاه أن عملية تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل تتطلب إضافة الضرائب غير المباشرة وتكلفة إهلاك الأصول الثابتة، واستبعاد الإعانات غير المباشرة، من أجل التوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ويطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج، **الدخل المحلي الصافي أو الناتج المحلي الصافي** (Net Domestic Product) أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج.

الحسابات القومية
المحاضرة [٥]

الناتج القومي الأجمالي GNP

الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product- GNP) يشمل قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات الوطنية سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج القطر (فتعتبر الأرباح المتحققة للأستثمارات في الخارج جزءاً من الناتج القومي الأجمالي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة داخل القطر جزءاً من الناتج القومي الإجمالي)

لأجل التوصل إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي، لابد أن نأخذ في الاعتبار صافي دخل عوامل الإنتاج أو عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج مطروحاً منها عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتدفقة من داخل الوطن إلى الخارج، ويطلق عليه صافي عوائد عناصر الإنتاج (Net Factor Income-NFI).

$$GNP = GDP + NFI$$

لذلك فمن المتوقع أن يكون الناتج القومي الأجمالي (GNP) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر المعين أقل من عوائد عناصر الإنتاج الوطنية لذلك القطر في الخارج.

حيث أن :

$$GNP = GDP + NFI$$

الناتج القومي الصافي (Net National Product -NNP):

يقاس الناتج القومي الصافي (Net National Product -NNP) بالفرق بين الناتج القومي والإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة (Depreciation – D)أي أن:

$$NNP = GNP – D$$

الدخل المحلي الصافي (NET DOMESTIC INCOME- NDI)

الدخل المحلي الصافي يتم الحصول إليه بطرح صافي الضرائب غير المباشرة (Net Indirect Tax-NIT) والإهلاكات الأصول الثابتة (D) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أي أن:

$$NDI = GDP – [NIT + D]$$

الدخل الشخصي (Personal Income) :

الدخل الشخصي (Personal Income) هو مجموع ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول دون أعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركاتهم في الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مقياس الدخل ذو الصلة المباشرة بتغيرات الإنفاق الإستهلاكي.
وبناء على ذلك، يتم التوصل إلى الدخل الشخصي على النحو التالي:
الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + أستقطاعات الضمان الأجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)

الدخل الشخصي المتاح (DISPOSAPLE PERSONALINCOME) :

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الأدخار. ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي (INCOME TAXES) من الدخل الشخصي، أي أن:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

ويوضح الجدول التالي صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة، ابتداءً من الناتج المحلي والأجمالي وإنتهاءً بالدخل الشخصي المتاح، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤

المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004 *	
الفقرة	مليار دولار امريكي
1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	800
+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (NFI)	10+
2- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	810
- اهلاك رأس المال الثابت	14-
3- الناتج القومي الصافي	796
- الضرائب غير المباشرة	56-
4- الدخل القومي	740
- الضرائب على أرباح الشركات	15-
- الأرباح غير الموزعة	20-
- استقطاعات الضمان الاجتماعي	5-
- دخل الاستثمارات الحكومية	100-
+ المدفوعات التحويلية	20+
+ الفوائد على الدين العام	5+
5- الدخل الشخصي	625
- ضريبة الدخل الشخصي	50-
6- الدخل الشخصي المتاح	575

أمثلة محلولة:

بافتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال:

البند	القيمة	البند	القيمة
إهلاك رأس المال	180	معاشات التقاعد	40
ضرائب غير مباشرة	163	إيجارات	24
إجمالي الاستثمار	240	استهلاك قطاع عائلي	1080
أجور ورواتب	1028	ضرائب على الأرباح	65
إنفاق حكومي	365	أرباح غير موزعة	18
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	97	صادرات	17
مدفوعات الضمان الاجتماعي	20	واردات	10
ضرائب مباشرة	40	أرباح موزعة	117
صافي عوائد عوامل الإنتاج	92	صافي الفوائد	20

المطلوب حساب كل من :

١-أجمالي الناتج المحلي بطريقتي الدخل والإنفاق .

٢-صافي الناتج المحلي.

٣-الناتج القومي الإجمالي.

١/ إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق =

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الأنفاق الحكومي + صافي الصادرات

= ١٠٨٠ + ٢٤٠ + ٣٦٥ + (١٧ – ١٠)

= ١٦٩٢

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل =

دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب (الضرائب المدفوعة – الإعانات) + الإهلاكات.

= ١٠٢٨ + ٢٤ + (١١٧ + ١٨) + ٩٧ + ٢٠ + (163 + 40 + 65 – ٢٠ – ٤٠] + ١٨٠

= ١٦٩٢

٢/ صافي الناتج المحلي =
الناتج المحلي الإجمالي – (الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)
= ١٦٩٢ – (١٦٣ + ١٨٠)
= ١٣٤٩
الناتج القومي الأجمالي =
الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
١٦٩٢ + ٩٢ = ١٧٨٤
بافتراض توافر البيانات التالية عن اقتصاد ما (بالمليون ريال):

البند	القيمة	البند	القيمة
إجمالى الاستثمار	46	أرباح موزعة	13
الصادرات	9	واردات	12
الدخل الشخصي المتاح	190	ضرائب غير مباشرة	22
الادخار الشخصى	10	ضريبة الدخل الشخصي	38
الاستهلاك الحكومي	84	معاشات التقاعد	23
إهلاك رأس المال	52		

المطلوب حساب كل من :
١-الناتج المحلي الإجمالي .
٢- صافي الدخل المحلي.
٣- الدخل الشخصي.
١-الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الأستهلاكي الخاص + الأستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات
= (١٩٠ – ١٠) + ٤٦ + ٨٤ + (٩ – ١٢)
= ١٨٠ + ١٣٠ + (-٣)
= ٣٠٧
٢- الدخل المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – (صافي الضرائب غير المباشرة + إهلاكات رأس المال)
= ٣٠٧ – (٢٢ + ٥٢) = ٢٣٣
٣ – الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي المتاح + ضريبة الدخل الشخصي
١٩٠ + ٣٨ = ٢٢٨

إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي ٨٥٠ مليون دولار وأن الناتج القومي الصافي لهذه الدولة يساوي ٨٢٠ مليون دولار فإن قيمة (٣٠ مليون دولار) لهذه الدولة تمثل:

أ- حجم الضرائب المباشرة.

ب-المدفوعات التحويلية.

ج-صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

د- إهلاكات الأصول الثابتة.

الحل: الإجابة الصحيحة د.

إذا كان الناتج القومي الصافي هو ٢٥٠٠ والناتج القومي الإجمالي هو ٣٠٠٠ فإن إهلاك رأس المال يساوي:

أ- ٥٥٠٠

ب- ٥٠٠

ج- -٥٠٠

د- ١١٠٠

الحل:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاكات الأصول

٢٥٠٠ = ٣٠٠٠ – إهلاكات الأصول

الاهلاك = ٥٠٠

إذا كان الدخل الشخصي يساوي ٧٥٠ والإرباح الغير موزعة تساوي ٥٠ والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي ١٠٠ والضرائب على أرباح الشركات تساوي ٢٥ فإن صافي الدخل المحلي يساوي:

أ- ٧٢٥ ب- ٧٧٥

ج- ٦٢٥ د- ٦٧٥

الحل:

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الأجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)

٧٥٠ = صافي الدخل المحلي – (٢٥ + ٥٠) + ١٠٠

صافي الدخل المحلي = ٧٥٠ – ٢٥ = ٧٢٥

جامعة الامام - تعليم عن بعد

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي:

أن التحليل الأقتصادي لا يقتصر على دراسة التغيرات الأقتصادية في فترة زمنية معينة ، بل يتعداها إلى دراسة التغيرات الأقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

الناتج المحلي النقدي والحقيقي:

يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي النقدي أو الإسمي(Nominal Gross Domestic Product) (NGDP).

ولما كان التقييم يتم باستخدام الأسعار الجارية فإن الناتج النقدي يعكس محصلة مايطرأ من تغيرات حقيقية في الإنتاج وتغيرات نقدية في مستوى الأسعار.

وبمعنى آخر فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الإنتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع ، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع.

لذلك ، فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع، وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتتطلب عملية حساب الناتج الحقيقي أستخدام الأرقام القياسية للأسعار .

ونتناول في الجزء التالي كل من الرقم القياس لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI)ومخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

وهو رقم قياس لأسعار السلع والخدمات الأستهلاكية ولايشمل أسعار باقي السلع والخدمات الأخرى. ويحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية (Market Basket)، لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية (Current Year)، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base Year).

سنة الأساس تتصف الظروف الأقتصادية فيها بالأستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة. فإذا وقع الاختيار على سنة ١٩٩٢ كسنة أساس، لأمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ٢٠٠٠ باستخدام الصيغة التالية

$$100 \times \frac{\text{قيمة السلة السوقية في سنة (2000)}}{\text{قيمة السلة السوقية في سنة (1992)}}$$

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس هو ١٠٠ دائماً.

مثال:

أفترض أن قيمة السلة السوقية في سنة ٢٠٠٠ قد بلغت ٦٠٠ ريال، بينما بلغت قيمة ذات السلة في سنة ١٩٩٢، ٤٠٠ ريال، يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة ٢٠٠٠ كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ٢٠٠٠} = \frac{٦٠٠}{٤٠٠} \times ١٠٠ = ١٥٠$$

وتعنى هذه النتيجة : أن الأسعار في سنة ٢٠٠٠ قد ارتفعت بنسبة ٥٠%، عما كانت عليه في سنة ١٩٩٢. حيث يمكن الحصول على نسبة الزيادة أو النقصان في مستوى الأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة بطرح ١٠٠ من الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة. فلو كان الرقم القياسي للأسعار ٨٥ في السنة الحالية لكان في ذلك دليل على أنخفاض الأسعار بنسبة ١٥% عن مستواها في سنة الأساس.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لقياس نسبة التضخم

يطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس معدل التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي (REAL INCOME) أو القوة الشرائية Purchasing Power للدخل النقدي . ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب، خاصة في الاقطار المتقدمة.

حيث تطالب نقابات العمل، والتنظيمات النقابية الأخرى، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها، بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك. حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

قياس معدل التضخم في الأسعار (THE Inflation Rate)

❖ يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) أيضاً في قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate). فإذا زاد CPI من ١٢٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٥٠ في سنة ٢٠٠٠، يكون معدل التضخم (IR) في سنة ٢٠٠٠ هو :

$$IR = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100$$

$$\text{IR} = \frac{150 - 120}{120} \times 100 = 25\%$$

التحفظات على مدى دقة CPI كمؤشر للتضخم :

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية:

أولاً : التغيرات في الأنماط الاستهلاكية:

حيث أن سنة الأساس لا تتغير إلا كل عشر سنوات تقريباً. فإنه من الممكن تغير التركيبة النسبية للسلة السوقية الفعلية للمستهلكين ، حيث تزيد كميات السلع التي انخفضت أسعارها النسبية على حساب السلع التي ارتفعت أسعارها النسبية.
وبذلك، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعتمد على سلة سوقية افتراضية ثابتة عبر الزمن يضخم من التكاليف الفعلية المعيشية ويبالغ بالتالي في معدل التضخم.

ثانياً: ظهور السلع والخدمات الجديدة:

بقاء تركيبة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق دون تغير لفترات طويلة يستبعد العديد من السلع والخدمات الجديدة من الدخول في السلة السوقية. وقد تكون بعض السلع الجديدة بدائل رخيصة لسلع السلة أو ان تنخفض أسعارها بعد فترة قصيرة من الترويج لها في الأسواق، بينما لايعكس الرقم القياسي ذلك لغياب

تلك السلة السوقية، وبالتالي يغالي الرقم القياسي في تقديره لمعدل التضخم بصورة غير واقعية.

ثالثاً: التحسن في نوعية المنتجات:

لا يأخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك التحسينات التي تطرأ على نوعية المنتجات بعين الأعتبار. وعادة ماتؤدي هذه التحسينات إلى ارتفاع في الأسعار يعكس التحسن في جودة المنتجات، إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفترض أن الزيادات في أسعار السلع المكونة لسلة السوق ناتجة فقط عن الارتفاع في معدل التضخم، وليست بسبب التحسن في الجودة.

رابعاً: حسومات الأسعار:

لا يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصورة تامة الحسومات (التخفيضات) في الأسعار على الكثير من السلع التي تقدمها بعض المتاجر خلال مواسم معينة. ولما كانت نسبة كبيرة من الأسر يتسوقون بصورة شبه دائمة من المحلات التجارية التي تقدم حسومات في الأسعار، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سيغالي في هذه الحالة أيضاً بالنسبة للزيادة الحقيقية في تكاليف المعيشة.

النمو الأقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Growth) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) من سنة إلى أخرى. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية ومدى أستغلال هذه الطاقة. فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع نسبة معدلات استغلالها، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.

ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي:

معدل النمو الاقتصادي في سنة ٢٠٠٤ =

$$100 \times \frac{RDGP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}}$$

فمثلاً، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي ٨٠٠ مليار دولار في سنة ٢٠٠٤، بينما كان ٧٥٠ مليار دولار في سنة ٢٠٠٣، يكون معدل النمو في سنة ٢٠٠٤ هو:

$$6.7\% = 100 \times \frac{750 - 800}{750} =$$

الناتج المحلي الأجمالي ورفاهية المجتمع:

يستخدم الناتج المحلي كمقياس لرفاهية المجتمع ويعتبر تقدير تقريبي لنصيب الفرد من الدخل القومي. تحقيق التحسن في رفاهية أفراد المجتمع أمر يتطلب أن ينمو الاقتصاد بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.

يقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

مآخذ على أستخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية:

أولاً: لا يعتبر الناتج المحلي مؤشراً دقيقاً لرفاهية المجتمع، خاصة في الأقطار النامية التي يسود فيها الكثير من الخدمات المنزلية غير السوقية، وتنتشر فيها مزارع الاكتفاء الذاتي ،حيث يستهلك الجزء الأكبر من الإنتاج بواسطة الأسر المنتجة ولا يصل إلى الأسواق وبالتالي لا يحسب في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم. ان زيادة الإنتاج المادي لاتعني بالضرورة زيادة رفاهية المجتمع إذا كانت على حساب إرهاق افراد المجتمع بساعات عمل أطول.

ثالثاً: لا يكشف الناتج المحلي عن طبيعة السلع المنتجة ومدى تأثيرها في رفاهية المجتمع. فالناتج المحلي يشتمل على بعض السلع التي تسبب تأثيرات ضارة على الصحة العامة، كالصناعات الملوثة للبيئة. كذلك الحال بالنسبة للإنفاق العسكري، بالمقارنة مع الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، وبرامج الرعاية الاجتماعية.

رابعاً: لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع. فكلما اتسعت الفجوة بين الفقراء و الأغنياء، أنعكس ذلك سلباً على رفاهية الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

خامساً: لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية. فالتقدم المادي الذي يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالباً ما تصاحبه زيادة في معدلات التلوث البيئي.

سادساً: تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.

سابعاً: لا تعكس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية، كتجارة المخدرات والأسلحة غير المرخصة وغسيل الأموال وغيرها من النشاطات الاقتصادية الخفية حيث تشكل هذه الصفقات نسبة كبيرة من الناتج المحلي في بعض الأقطار.

العرض الكلي والطلب الكلي
المحاضرة [٧]

مقدمة:

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (Aggregate Supply) (الناتج المحلي الأجمالي)، (Aggregate Demand) (الإنفاق الكلي)، بمثابة الإطار التحليلي كيفية التوصل إلى تحقيق التوازن الأقتصادي الكلي و المحافظة على الأستقرار الاقتصادي.

العرض الكلي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) العرض الكلي في الاقتصاد ويتمثل ذلك في مجموع القيمة السوقية لكل ما انتج من سلع وخدمات نهائية في القطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية لاقتصاد معين خلال فترة عام.

العوامل المحددة للعرض الكلي:

تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على الموارد الاقتصادية المتاحة والمتمثلة في :

- عنصر الأرض
- كمية العمل
- كمية رأس المال
- المستوى التقني السائد

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذه العوامل الثلاثة بدالة الإنتاج التالية:-

$$Y=f(L,K,T)$$

حيث أن :

كمية العمل (L)، وكمية رأس المال (K)، والتقنية المتاحة (T)

العلاقة بين الناتج الإجمالي (العرض الكلي) وكل من هذه العوامل علاقة موجبة، فكلما زادت كمية العمل، أو كمية رأس المال (K)، أو تحسن المستوى التقني، إزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تعتبر كمية رأس المال والمستوى التقني ثابتة في المدى القصير، إذ يحتاج تغيرهما إلى فترة زمنية طويلة نسبياً. لذلك ولأجل دراسة العرض الكلي، لابد من التمييز بين العرض الكلي في الأمد البعيد (الأجل الطويل)، والعرض الكلي في الأمد القريب (الأجل القصير).

العرض الكلي في الأجل الطويل:

تعرف كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل بالناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن (Potential GDP) ، الذي يعتمد على الأستخدام الكامل للقوة العاملة، عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني.

في الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بنسب متساوية، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي(Natural Rate of Unemployment) (هو معدل البطالة في حالة الاستخدام الكامل) الذي يشمل البطالة الاحتكاكية والهيكلية، بينما تختفي البطالة الدورية.

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS):

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS) يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) مع الناتج المحلي الإجمالي الكامل (Y_P) ويكون المنحنى خطاً عمودياً، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار.

الناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة، ففي الأمد البعيد، يتمكن العمال ومالكو عناصر الإنتاج الأخرى من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار، مما يمكنهم من المطالبة بزيادة في الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار.

ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد:

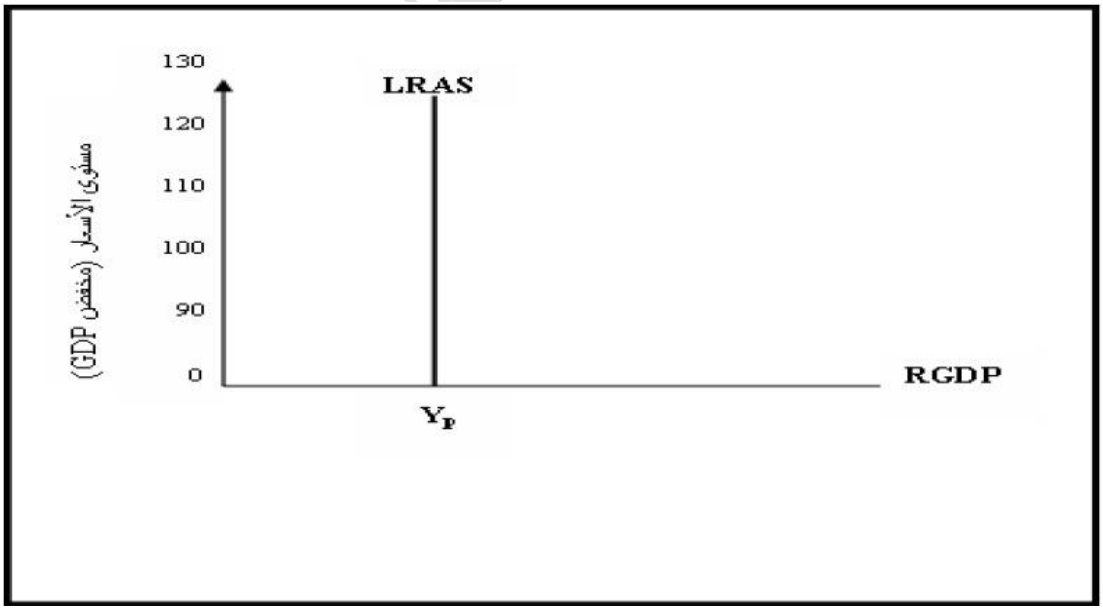

العرض الكلي في الأمد القريب:

يمكن تعريف الأمد القريب بالفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن. وفي الوقت نفسه، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي.

في المدى القريب، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية. يفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت، وعدم توفرها للعمال، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار، والعكس في حالة انخفاضها.

منحنى العرض الكلي في الأمد القريب:

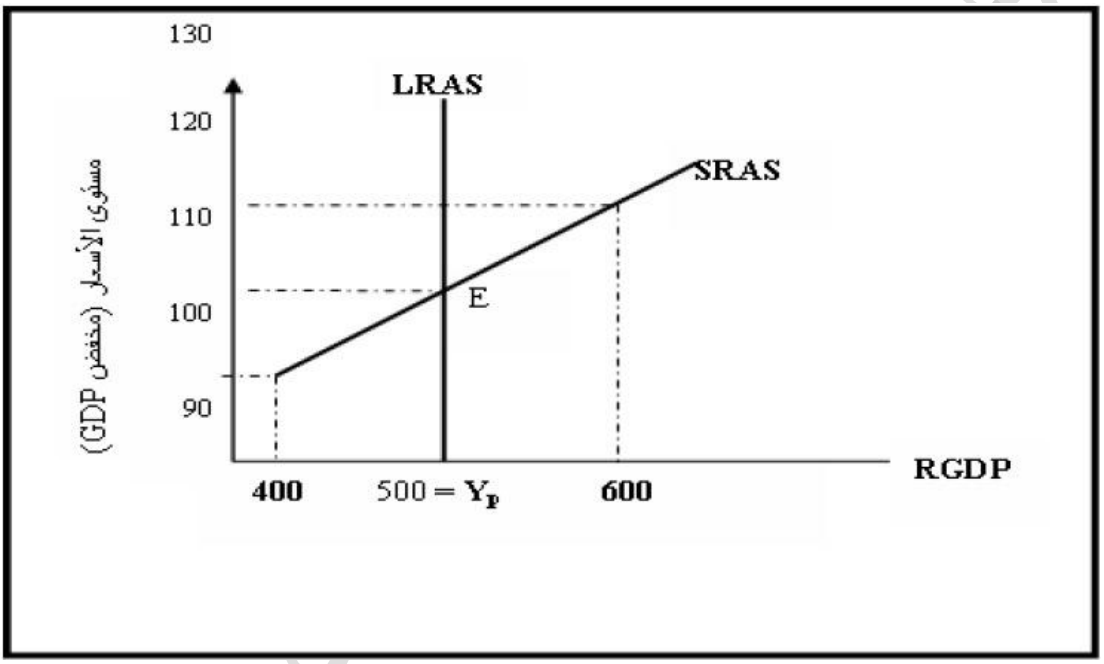

الطلب الكلي Aggregate Demand :

المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) عندما يقاس بطريقة الأنفاق هي:

- **الأنفاق الاستهلاكي الخاص (C)**
- **وأجمالي الإنفاق الاستثماري الخاص (I)**
- **والانفاق الحكومي (G)**
- **وصافي الصادرات (X – M)**

يمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية:

$$Y\ (GDP) = C+I+G+\ (X - M)$$

ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:

- أولاً : مستوى الاسعار

كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، أنخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة وذلك من خلال :

١- أثر الثروة

٢ – أثر الاحلال

أثر الثروة: إذا ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة مما يضطر الناس الى زيادة حجم هذه المدخرات من خلال تخفيض الإنفاق في الوقت الحاضر، مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أثر الاحلال: يتضمن أثر الاحلال تأجيل الاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل الاستهلاك في المستقبل. و من جهة أخرى، يؤدي ارتفاع الأسعار محلياً الى إحلال السلع المستوردة محل السلع المصنعة محلياً، مما يقلل من الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- ثانياً : التوقعات

يتأثر الطلب الكلي بالتغيرات التي تطرأ على توقعات كل من:

الدخل: فتؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الاستهلاك، وخاصة من السلع المعمرة.

معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل إلى زيادة الطلب الكلي وذلك لأن المستهلكين سيقبلون على زيادة مشترياتهم من السلع والخدمات التي تعتبر أسعارها منخفضة نسبياً في الوقت الحاضر.

مستوى أرباح منشآت الأعمال: تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

- ثالثاً: السياسات المالية والنقدية

يقصد بالسياسة المالية الأساليب التي تتبعها الحكومة للتأثير غير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال التحكم في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي، حيث يؤدي هذه السياسة إلى:

١- تخفيض الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية (أي زيادة إعانات البطالة والرعاية الاجتماعية) وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

٢- تشكل المشتريات الحكومية من السلع والخدمات جزءاً هاماً من الطلب الكلي.

السياسة النقدية، التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة بواسطة البنك المركزي بقصد التأثير على الاقتصاد القومي. وتتم زيادة كمية النقود عن طريق توسع الجهاز المصرفي ي الإقراض، مما يؤدي إلى زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري مما يسهم في زيادة الطلب الكلي. أما التغير في سعر الفائدة،

فله تأثير سلبي على الطلب الكلي، فارتفاع سعر الفائدة يشجع على خفض الإنفاق الاستثماري الحقيقي وزيادة الادخار، وبالتالي يؤدي إلى نقص في كمية الطلب الكلي.

متغيرات الاقتصاد العالمي:

تؤثر تغيرات ظروف الاقتصاد العالمي على الطلب المحلي من خلال عاملين أساسيين هما:

- **سعر الصرف الأجنبي:** اذا انخفضت قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أصبحت السلع الأجنبية أغلى نسبياً بالنسبة للمستهلك المحلي، الذي يتحول في هذه الحالة إلى شراء السلع الوطنية البديلة، الأمر الذي يسهم في زيادة الطلب الكلي محلياً.
- **مستوى الدخل في الدول الأخرى:** يؤدي ارتفاع مستوى الدخل في الدول الأخرى، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، إلى زيادة طلب تلك الدول على الواردات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المصدرة لها.

جامعة الامام - تعليم عن بعد

العرض الكلي والطلب الكلي
المحاضرة [٨]

الاستهلاك: Consumption

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الأجمالي في أي دولة. لذلك، تعتبر معرفة التغييرات في الإستهلاك (والإدخار) الناتجة عن التغيرات في الدخل من المعلومات المهمة جداً للتعرف على التأثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار ومستوى الاستخدام، وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الأقتصاد.

دالة الاستهلاك (Consumption)

بواسطة ما أسماه بالقانون النفسي حول العلاقة (Keynes) تعتبر النظرية التي جاء بها كينز (Psychological Law) بين مستوى الدخل ومستوى الأستهلاك من أهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل. وتنص على "أن الأفراد يميلون إلى زيادة أستهلاكهم كلما ازدادات دخولهم، ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل". أما الجزء المتبقي من الدخل فيتم ادخاره.
ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية:

$$C = a + bY$$

حيث أن :

C = الإنفاق الأستهلاكي
Y = الدخل الحقيقي
A = الاستهلاك المستقل عن الدخل
B = ميل دالة الاستهلاك

الميل الحدي للأستهلاك: (Marginal Propensity to Consume – MPC):

يطلق على (b) الميل الحدي للأستهلاك (MPC) وتعرف على أنها نسبة التغير في الإستهلاك مع تغير الدخل وهي تقيس الزيادة في الأستهلاك لكل ريال إضافي في الدخل .
تتراوح قيمة (b) بين الصفر والواحد الصحيح (٠ < b < ١) وهي موجبة لأن العلاقة بين (C) و (Y) طردية كما جاء في نظرية كينز، وأقل من الواحد الصحيح لافتراض كينز بأن الأفراد يدخرون جزءً من دخولهم.

(١) الدخل القابل للأنفاق Y	(٢) الاستهلاك C	(٣) الادخار S	(٤) الميل المتوسط للاستهلاك ١÷٢	(٥) الميل المتوسط للادخار ١÷٣	(٦) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(٧) الميل الحدي للادخار $s=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$
٤٠٠	٤٦٠	-٦٠	١,١٥	-٠,١٥	٠,٧٠	٠,٣٠
٥٠٠	٥٣٠	-٣٠	١,٠٦	-٠,٠٦	٠,٧٠	٠,٣٠
٦٠٠	٦٠٠	٠	١,٠٠	٠	٠,٧٠	٠,٣٠
٧٠٠	٦٧٠	٣٠	٠,٩٦	٠,٠٤	٠,٧٠	٠,٣٠
٨٠٠	٧٤٠	٦٠	٠,٩٣	٠,٠٧	٠,٧٠	٠,٣٠
٩٠٠	٨١٠	٩٠	٠,٩٠	٠,١٠	٠,٧٠	٠,٣٠
١٠٠٠	٨٨٠	١٢٠	٠,٨٨	٠,١٢	٠,٧٠	٠,٣٠

الميل المتوسط للأستهلاك والميل المتوسط للادخار:

يقصد بالميل المتوسط للأستهلاك (Average Propensity to Consume – APC)

نسبة ماينفق من الدخل، حيث أن:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

ويمكن الميل المتوسط للاستهلاك اقل من واحد كلما ازداد الدخل عن مستوى التعادل، كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمود رقم (٤) من الجدول السابق. أما

الميل المتوسط للأدخار(Average Propensity to Save – APS)

فيقيس نسبة مايدخل من الدخل، حيث أن:

$$APS = \frac{S}{Y}$$

والجدير بالملاحظة، أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل، بينما يزداد الميل المتوسط للأدخار مع زيادة الدخل، طالما أن مجموع كليهما يجب أن يساوي الواحد:

$$\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=\frac{Y}{Y}=1$$

الميل الحدي للاستهلاك:

يقصد بالميل الحدي للأستهلاك (Marginal Propensity to Consume –MPC) كما أوضحنا من قبل، التغير في الأستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار ريال واحد. ويمكن

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

أن يعبر عنه بالمعادلة التالية:

ويقيس الميل الحدي للأستهلاك (MPC) انحدار (Clope) دالة الاستهلاك.

الميل الحدي للادخار:

أما الميل الحدي للأدخار (Marginal Propensity to Save –MPS) فإنة عبارة عن التغير في الإدخار الناتج عن عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد، ويعبر عن بالمعادلة التالية:

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ونجد أن:

$$(MPC+MPS=1)$$

وكذلك الحال بالنسبة للميل الحدي للادخار (MPC)، حيث يقيس انحدار دالة الادخار.

يتضح من الجدول أن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار. ويلاحظ من العمود (٣) أن الادخار كان سلباً بالنسبة للمستوى الأول والثاني للدخل، وذلك لزياد الإنفاق الاستهلاكي عن مستوى الدخل. ويمكن تفسير هذه الحالة التي يتجاوز فيها الإنفاق الاستهلاكي الدخل الحالي للأسرة، بأن الأسرة في هذه الحالة إما أن تعتمد في جزء من إنفاقها على المدخرات السابقة أو ان تلجأ إلى الأقتراض.

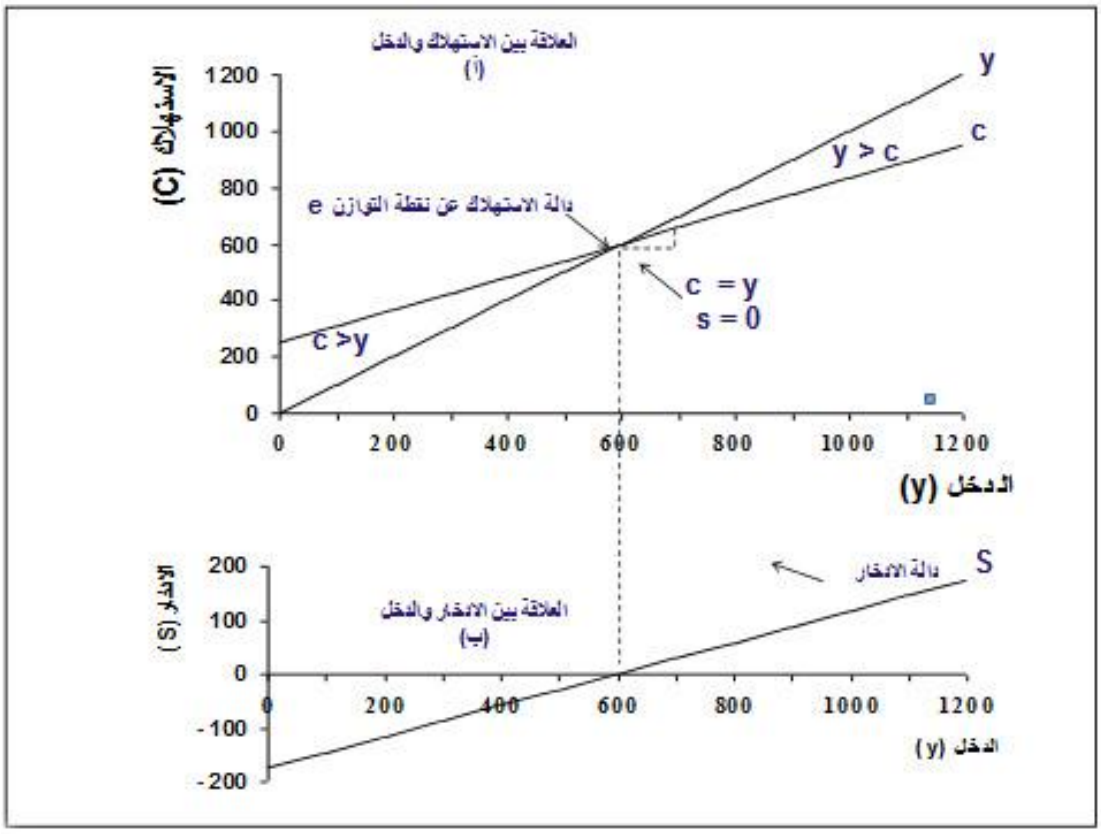

في الشكل أعلاه، يمثل ارتفاع خط الـ (450) المنطلق من نقطة الأصل مقدار الدخل ، ويطلق عليه خط الدخل (C = Y). ويمثل منحنى الاستهلاك (C) الأرقام المدرجة في العمود رقم (١) من الجدول السابق. ويوضح تقاطع هذا المنحنى مع خط الدخل نقطة التوازن (التعادل) ، التي يتساوى عندها الاستهلاك والدخل (C=Y) حيث لا يوجد عند هذا المستوى أي ادخار (S = 0). أما إلى اليمين من نقطة التعادل (e)، فيكون الإنفاق الاستهلاكي أقل من الدخل (C < Y) ، وتمثل المسافة العمودية المحصورة بين منحنى الاستهلاك (C) وبين خط الدخل مقدار الادخار (S). أما إلى الشمال من نقطة التعادل، فيكون الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل المتاح (C > Y) ويمثل الفرق بينهما ما يسمى بالادخار السالب (Des – saving)، أي السحب من المدخرات السابقة أو الاقتراض.

ولما كان الادخار هو الفرق بين الدخل و الاستهلاك، وبما أن الاستهلاك يعتمد على الدخل، لذلك فإن الادخار يعتمد على الدخل أيضاً. وتسمى هذه العلاقة بين الادخار والدخل بدالة الادخار (Saving Function).

إذا كانت دالة الاستهلاك هي : $C = a + bY$

فإن دالة الادخار في المقابل ستكون: $S = -a + (1-b)Y$

العرض الكلي والطلب الكلي
المحاضرة [٩]

الاستثمار: Investment

الاستثمار يشكل الجزء الثاني الأكبر المكمل للطلب الكلي بعد الاستهلاك. يقصد بالإنفاق الاستثماري، الإنفاق الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو أنتاجية جديدة، سواء تم ذلك بالإنفاق مباشرة على اقتناء هذه الأصول أو بالإنفاق على شراء أصول مالية (أسهم و سندات) جديدة.

الكفاءة الحدية للأستثمار:

تعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار (Expected Rate of Return-r) المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار. ويسمى هذا المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار ، أو كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوياً لمعدل الفائدة الحالي. إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار.

العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الاستثمار (I):

بالرغم من تنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها. لذلك، تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار.
ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح.

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار:

بالإضافة الى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قرارات الاستثمار أيضاً على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة)، والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة والذي يمثل تكلفة التمويل. فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة الى أنخفاض حجم الاستثمار. والعكس صحيح، في حالة انخفاض معدل الفائدة، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الأستثمار، كما يتضح من الشكل التالي:

منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال

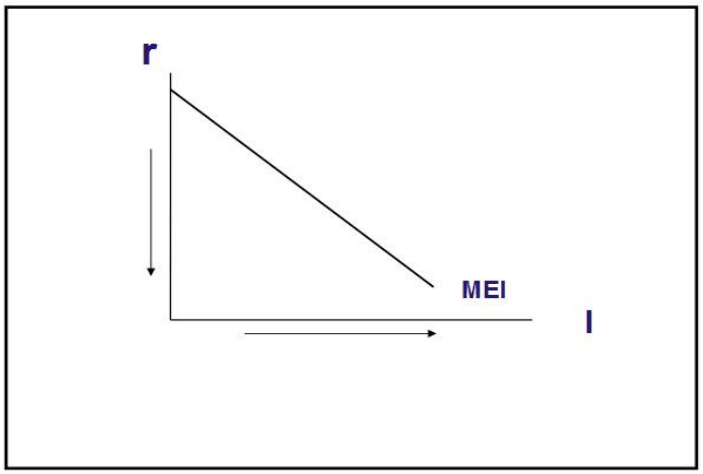

العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار:

تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل، ومن أهمها العوامل الأربعة التالية:

(١) **الطلب المتوقع:** يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار، فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها وأنتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين و زاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار.

٢- **التقدم التقني:** يؤدي التقدم التقني إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار.

٣- **تكاليف الأنتاج:** تؤدي توقعات زيادة تكاليف الأنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للأستثمار. ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الأنتاج هي: الأجور، وضريبة الأرباح، وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية.

٤- **رصيد رأس المال:** كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية (Capital Stock) ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة، وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار.

اسئلة للمراجعة:

اذا كانت معادلة استهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي:

$$C = 80 + 0.75Y$$

١- حدد قيمة الميل الحدي للاستهلاك; وضح ماذا تعني هذه القيمة؟
٢- ماذا تمثل القيمة ٨٠.
٣- اشتق دالة الادخار.
٤- ارسم رسم كروكي (تقريبي) يوضح دوال الاستهلاك والادخار.

اذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠,٧، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي (٣٠٠٠) مليون ريال، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي:

أ- ١٧٠٠ مليون ريال.
ب- ٢٧٠٠ مليون ريال.
ج- ٢١٠٠ مليون ريال.
د- ٣٣٠٠ مليون ريال.

الإجابة الصحيحة: ج

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

$$0.7 = \frac{\Delta C}{3000} \Rightarrow \Delta C = 2100$$

- يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:

١- ..... .
٢- ..... .
٣- ..... .
٤- ..... .

- ناقش كيف يتأثر الطلب الكلي بالعوامل التي ذكرتها اعلاه.
- يعرف الميل الحدي للاستهلاك (MPC) على أنه:

.....
.....

- الكفاءة الحدية للاستثمار (بالكفاءة الحدية لرأس المال) تعرف على أنها:

.....
.....

- ماهي العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار؟

.....
.....

- بين العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الأستثمار (I):

.....
.....

- بين العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الأستثمار:

.....
.....

- ما هو الفرق بين الأجل القصير والأجل الطويل؟

.....
.....

- مالمقصود بالمعدل الطبيعي للبطالة؟

.....
.....

- الناتج المحلي الإجمالي الكامن هو:
في المدى القريب يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن

.....
.....

جامعة الإمام - تعليم عن بعد

توازن الاقتصادي الكلي

يتحقق توازن الاقتصاد عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين:

في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I).

يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن:

$$Y = C + I_0$$

بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I_0$$

$$S = I_0$$

يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية الادخار، أما الطرف الأيمن فيمثل الأستثمار. فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذاً هي تعادل الادخار مع الاستثمار.

شرط التوازن ($I=S$):

في الاقتصاد المغلق تكون مدخرات بعض أفراد المجتمع عبارة عن وحدات فائض (Surplus Units)، يقترضها أفراد آخرون يمثلون وحدات العجز (Deficiency Units) ليقوموا بإنفاقها إما على سلع استهلاكية، لايتحقق معها الادخار على المستوى الكلي، أو يقومون بإنفاقها على سلع استثمارية فتحقق الزيادة في الإدخار الكلي بما يتعادل مع الزيادة في الاستثمار الكلي. أي أن الادخار يكون مساوياً للاستثمار كشرط للتوازن في الاقتصاد المغلق.

جامعة الأمير - تعليم عن بعد

توازن الاقتصاد الكلي
المحاضرة [١٠]

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين:

في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I).

يحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن:

$$Y = C + I_0$$

بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I_0$$

$$S = I_0$$

يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية الادخار، أما الطرف الأيمن فيمثل الأستثمار. فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذاً هي تعادل الادخار مع الاستثمار.

ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل (لا يتأثر بالدخل)، أما الاستهلاك فيفترض أن يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة التالية:

$$C = C_a + bY$$

بتعويض معادلة الاستهلاك في شرط التوازن الأول نحصل على الدخل القومي التوازين *Y:

$$Y = C_a + bY + I_a$$

$$Y - bY = C_a + I_a$$

$$Y(1-b) = C_a + I_a$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}(C_a + I_a)$$

تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق					
(١) الدخل	(٢) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٣) الادخار المخطط	(٤) الإنفاق الاستثماري	(٥) الطلب الكلي	(٦) التغير غير المخطط في المخزون
Y	C	S	I	C + I	Y-(C+I)
400	430	-30	30	460	-60
450	450	0	30	480	-30
500	470	30	30	500	0
550	490	60	30	520	+30
600	510	90	30	540	+60
650	530	120	30	560	+90

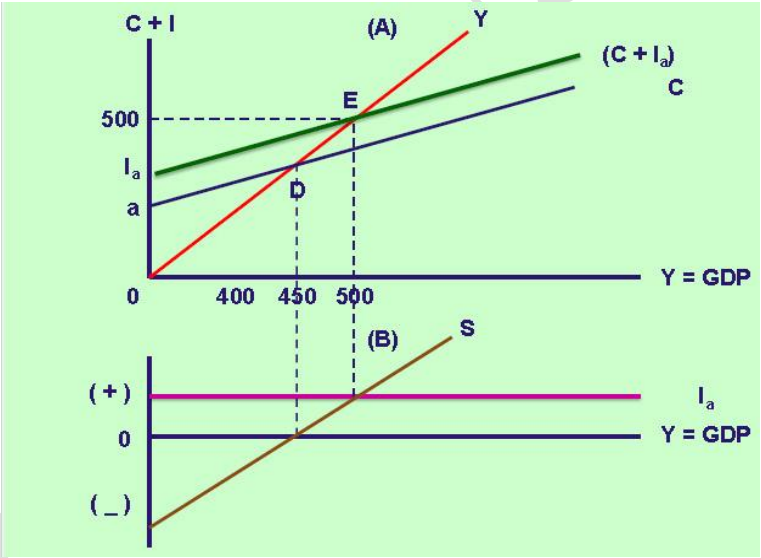

مضاعف الاستثمار:

يقصد بمضاعف الإستثمار أنه إذا زاد الاستثمار بقدر معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الأجمالي.

فزيادة الإنفاق الاستثماري تولد دخولاً لمنتجي السلع الاستثمارية والعاملين والموردين في هذا القطاع في أول جولة. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخول في هذه الجولة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي **بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك (b) وبذلك تتولد دخولاً جديدة.**

ينفق الجزء الأكبر منها عادة ويدخر المتبقي منها فيقترضه آخرون لينفقونه كذلك، وتستمر هذه الموجات المتلاحقة ليكون الأثر النهائي زيادة في الناتج والدخل أضعاف حجم الزيادة الأصلية في الاستثمار.

قياس مضاعف الاستثمار:

حتى نتمكن من قياس أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل دعنا أولاً نشتق مضاعف الإنفاق الاستثماري ويتم ذلك من صياغة شرط التوازن السابق:

$$Y^*=\frac{1}{1-b}(c_a + I_a)$$

ومنه:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a}=\frac{1}{1-b}$$

وبما أن الميل الحدي للأستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح، فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للاستهلاك تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر اسم المضاعف، فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستثمار.

مثال:

لنفرض زيادة الاستثمار بمقدار ١٠٠ مليون دينار، في اقتصاد ما وأن الميل الحدي للاستهلاك هو MPC=0.8. فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد؟

الحل:

مضاعف الاستثمار

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a}=\frac{1}{1-b} =$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a}=\frac{1}{1-0.8}=5 =$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8}(100) = 500$$

نلاحظ أن الدخل قد زاد بمقدار ٥٠٠ مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة الأصلية في الاستثمار، وذلك لأن المضاعف في هذا المثال قيمته خمسة.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

نفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات هي :

- القطاع العائلي (C)
- قطاع الأعمال (I)
- القطاع الحكومي (G)

ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) على الدخل الشخصي. يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي:

$$Y = C + I_a + G_a$$

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الأستهلاك من الدخل المتاح: $C = C_a + b\,(Y-T)$

الضريبة: $T = tY$

باستخدام معادلتي الاستهلاك والضريبة في شرط التوازن:

$$Y = C_a + b\,(Y-T) + I_a + G_a$$
$$Y = C_a + b\,(Y-tY) + I_a + 2G_a$$
$$Y - b\,(Y-tY) = C_a + I_a + G_a$$
$$Y[1 - b\,(1-t)] = C_a + I_a + G_a$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt}(C_a + I_a + G_a)$$

البطالة والدورات الاقتصادية
المحاضرة [١١]

مقدمة:

يعتبر الاستخدام الكامل Full Employment من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً تاماً، باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الاحتكاكية أو الهيكلية. وبعبارة أخرى، هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروضة من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة.

معنى الاستخدام الكامل:

يختلف الاقتصاديون في تحديد معنى الاستخدام الكامل بصورة دقيقة. فيعتقد بعضهم بأنه يمكن وصف اقتصاد معين بحالة الاستخدام الكامل عندما لا تتجاوز نسبة البطالة ٣% من القوة العاملة. في حين يرى البعض الآخر أن نسبة ٤% ربما كانت اكثر واقعية.
وقد يبدو ولأول وهلة بأن الأختلاف بنسبة ١% ليس كبيراً، إلا أن الأمر أخطر من ذلك، فقد يعني هذا الفرق استخدام أو بطالة مئات الآلاف من الأشخاص، ففي جمهورية الصين في عام ٢٠٠٣، أدى ارتفاع معدل البطالة بنسبة ١% إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل بنحو ١٣ مليون عامل.
من الضروري معرفة توزيع معدلات البطالة بالنسبة للجنس، والعمر والمهن والتوزيع الجغرافي حتى يمكن تحويل مشكلة البطالة في أي بلد. فمثلاً، قد تكون معدلات البطالة بين الإناث، وهذا هو الحال في كثير من الأقطار النامية (ومنها الأقطار العربية)، أعلى من معدلاتها بين الذكور، وذلك بسبب القيم الاجتماعية السائدة في هذه الأقطار التي تحبذ ان تقوم المرأة بتربية الأبناء ورعاية الأسرة عن خروجها إلى سوق العمل.

تعريف البطالة: Unemployment

تعرف البطالة على أنها:
التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل الانتاج.

أنواع البطالة:

يمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية من البطالة وهي:
(١) البطالة الاحتكاكية.
(٢) البطالة الهيكلية.
(٣) البطالة الدورية.
(٤) البطالة المقنعة.

البطالة الاحتكاكية(Frictional Unemployment) :

تشمل اولئك الأشخاص العاطلين عن العمل بصورة مؤقتة أو بسبب عملية تغير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل. ولهذا يطلق عليها البطالة الانتقالية (transitional Unemployment)

جامعة التعليم عن بعد

يعزى ظهور هذا النوع من البطالة إلى عدم كفاءة سوق العمل وضعف حركة انتقال العمال، وعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتوفرة، وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية كذلك عن عدم قدرة الاقتصاد على إيجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فورية.

ويمكن تقليل البطالة الاحتكاكية بواسطة تحسين أو تشجيع حركة انتقال العمال والتعريف بفرص العمل المتاحة. يتأثر أمد هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين. فكلما زادت هذه التعويضات، ازدادت الفترة الزمنية التي يقضيها العمال في البحث عن فرص العمل الأفضل.

البطالة الهيكلية(Structural Unemployment) :

تنشأ البطالة الهيكلية عن عوامل اقتصادية واجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، فهي تعود في الغالب إلى تغير هيكلة الاقتصاد بالتحول نحو الخصخصة أو بسبب التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة، وتكون هذه البطالة عادة أطول أمداً من البطالة الاحتكاكية.

البطالة الدورية(Cyclical Unemployment) :

البطالة الدورية هي البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية (Business cycles) وتنشأ عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول الناتج المحلي الكامن (الناتج عند الاستخدام الكامل) أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة.

وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الأنعاش والأنكماش التي يمر بها الاقتصاد. فتنخفض خلال فترة الركود الاقتصادي. لذلك يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية وسرعة السياسة الاقتصادية في إعادة الاقتصاد إلى توازن المدى الطويل، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة.

البطالة المقنعةUnemployment Disguised :

وهي الحالة التي يشارك فيها مجموعة من الأفراد في العمل بوظائف يتقاضون عليها أجرا بينما لا يضيفون إلى الانتاج شيئاً يذكر (أي أن الانتاجية الحدية للعامل تساوي صفر) وذلك يعني أنه لو تم سحب هذه المجموعة من العمل فان الإنتاج لن يتأثر.

وتنتشر هذه البطالة في القطاع العام (الأجهزة الحكومية) التي يتم فيها التشغيل غالبا لعوامل اجتماعية وسياسية لاتهتم بالانتاجية والربحية ولا توجد البطالة المقنعة في القطاع الخاص لأنه باحث عن الربح بالدرجة الأولى.

تكاليف البطالة:

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة:

- التكاليف الاقتصادية : تعني البطالة من الناحية الاقتصادية، فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات التي كان من الممكن تحقيقة لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة. ومهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين، فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين الريالات بالنسبة للمجتمع، وهي خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم أمكانية خزنه أو استعادة استخدامه.

التكاليف الاجتماعية: تنعكس تكاليف البطالة على مايترتب على تدني الدخول أو فقدانها بالكامل من مظاهر الفقر والبؤس وارتفاع معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بصفة عامة. ويعد تكاليف القياس الاجتماعية أكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية.

قياس البطالة:

يمكن من خلال المسح السكاني (Population Survey) الذي تقوم به الأجهزة الاحصائية في الدول التعرف على مجموعتين من السكان هما :

- السكان في عمر العمل (Working-Age Population)،

وهم السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (١٦ – ٦٥)، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش والشرطة.

- السكان دون عمر العمل والسكان فوق عمر العمل (المتقاعدين).

وتقسم الأجهزة الإحصائية السكان في عمر العمل إلى مجموعتين أيضاً هما :

المجموعة الأولى: وتضم الأشخاص في قوة العمل الفاعلة (Active labor force).

المجموعة الثانية: تضم الاشخاص خارج قوة العمل الفاعلة من غير الراغبين في العمل أو غير القادرين على العمل.

تقسم قوة العمل الفاعلة إلى مجموعتين هما:

- العاملون فعلاً،
- والعاطلون الجادون في البحث عن عمل.

ويعتبر العامل مشمولاً في قوة العمل الفاعلة إذا كان يعمل بدوام كامل أو بدوام جزئي. أما العاطل عن العمل فيعرف بالشخص القادر و الراغب في العمل والذي يبحث بجدية عن عمل ولكن لا يجد فرصة عمل.

عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

البند	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل	1.0	(7)-(6)=8

مؤشرات سوق العمل Labor Market Indicators:

هناك ثلاث مؤشرات هامة لسوق العمل هي :

- معدل البطالة
- معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة
- نسبة الاستخدام الى السكان

معدل البطالة :

ينظر الى معدل البطالة كمؤشر للتعرف على نسبة الاشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لايجدون فرصا للعمل . ويقاس معدل البطالة بعدد الاشخاص العاطلين من مجموع قوة العمل الفاعلة أي ان:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

ومن الارقام الواردة في الجدول اعلاه فان نسبة البطالة هي : ١/٤,٥ ×١٠٠=٢٢%

نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة :

يمثل معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة عدد الاشخاص الراغبين والقادرين على العمل ممن هم في عمر العمل، سواء كانوا يعملون فعلا او عاطلون عن العمل ويبحثون بجدية عن العمل ، كنسبة من عدد السكان ممن في عمر العمل أي ان :

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

من الجدول السابق نجد ان نسبة المشاركة في القوى العاملة هي :

٤,٥/٦ ×١٠٠=٧٥%

نسبة الاستخدام الى السكان :

تستخدم نسبة الاستخدام الى السكان كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة ويمكن التوصل الى هذه النسبة من المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الاستخدام الى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون على فرص عمل جديدة . واحدة ومن اهم اسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام الى السكان هي زيادة عدد الاناث في قوة العمل الفاعلة ، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة والتوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في مجالات التعليم والصحة وغيرها.هذا بالإضافة الى التقدم التقني لاسيما في مجال الاتصالات والمواصلات الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المراة على المشاركة في قوة العمل الفاعلة في كثير من الدول.

الدورات الاقتصادية Business Cycles:

تهتم الدورات الاقتصادية بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصاديات السوق . ويعتبر التغير في الاستثمار من اهم اسباب حدوث الدورات الاقتصادية الملازمة لاقتصاد السوق .

حيث يؤثر الاستثمار في النمو الاقتصادي عن طريق تأثيره على الطلب الكلي في المدى القصير ، كما يؤثر في المدى البعيد على قدرة الاقتصاد القومي على انتاج السلع وذلك بتغيير كمية ونوعية السلع الرأسمالية او الطاقات الانتاجية للاقتصاد.

هناك ثلاث مؤشرات رئيسيه تفسر اسباب حدوث التقلبات الاقتصادية وهي:

(١) التغير في الناتج المحلي الاجمالي

(٢) التغير في معدلات البطالة او الاستخدام.

(٣) التغير في المستوى العام للأسعار.

وهناك ثلاثة مؤشرات فرعية للتغيرات التي تحدث في مكونات المؤشر الاساسي للدورات الاقتصادية والمتمثل في التغير في الناتج المحلي الاجمالي تستخدم ايضا في تحديد اسباب التقلبات الاقتصادية وهي :

اولا: التغير في الانتاج القطاعي : الصناعي والزراعي والخدمي والتجارة الخارجية.

ثانيا: التغير في مستوى الانفاق الاستهلاكي الكلي.

ثالثا: التغير في مستوى الانفاق الاستثماري الكلي.

مراحل الدورات الاقتصادية:

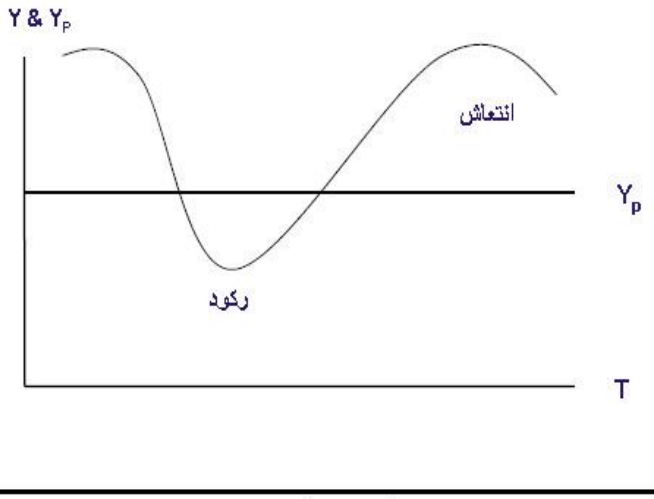

شكل يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P .

يمكن تشخيص اربع مراحل للدورات الاقتصادية وهي:

١- مرحلة الركود او الانكماش (Recession)
٢- مرحلة الكساد (Depression)
٣- مرحلة الانتعاش (Recovery)
٤- مرحلة الرفاهية (Prosperity)

مرحلة الركود او الانكماش (Recession):

تتميز مرحلة الركود او الانكماش بانخفاض في الناتج المحلي او مستوى الدخول وزيادة معدل البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار . ويعتبر الركود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين . لذلك فان التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود.

مرحلة الكساد(Depression) :

يدخل الاقتصاد مرحلة الكساد التي تتميز بانخفاض النشاط الاقتصادي الى ادنى مستوياته ويطلق عليه "قاع الركود" (Bottom of Recession)، في غياب أي تدخل من جانب الحكومة لإيقاف الركود الاقتصادي.

والجدير بالملاحظة انه منذ حدوث الكساد العالمي خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣ لم يشهد الاقتصاد العالمي حالة كساد بالمستوى الذي حدث في تلك الفترة وذلك بفضل سياسات الاقتصادية التي تمارسها جميع الحكومات المتقدمة والنامية على حد سواء لمعالجة حالات الركود قبل استفحالها وانزلاق الاقتصاد القومي الى هوة الكساد.

مرحلة الانتعاش (Recovery) :

يتميز الاقتصاد في مرحلة الانتعاش بارتفاع مستويات الدخل او الناتج والاستخدام وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك وارتفاع مستوى الاسعار.

مرحلة الرفاهية (Prosperity) :

تتميز مرحلة الرفاهية بارتفاع مستوى الناتج المحلي الى اعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر وانخفاض مستوى البطالة الى ادنى مستوى مع ارتفاع مستوى الاسعار.

والجدير بالملاحظة ، ان هذه المراحل ليست بالضرورة ان تكون متساوية من حيث الدرجة والحدة . كما انها لا تحدث دائما بالنمط نفسة فمثلا يمكن ان تستمر التقلبات الاقتصادية بين الانكماش والتوسع لعدة سنوات دون الوصول الى مرحلة الانتعاش او مرحلة الكساد . كما ان من الصعب تحديد الانتقال من مرحلة لأخرى ، او التمييز بين نهاية مرحلة معينه وبداية مرحلة اخرى . لذلك . يجب ان ينظر الى هذه المراحل على انها مجرد وصف مبسط لواقع الحال.

التعليم عن بعد

النقود والبنوك
المحاضرة [12]

مقدمة:

تعتبر دراسة النقود وتأثيرها على الاقتصاد وطرق التحكم في كميتها المتاحة على جانب كبير من الاهمية ،وذلك لان معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة لها جوانبها النقدية وتتطلب سياسات واجراءات نقدية لمعالجتها . وتأتي في مقدمة هذه المشكلات : التضخم والبطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

نشأة النقود:

تطور الانتاج في المجتمعات البشرية البدائية مع نمو طاقاتها الانتاجية، لتنتقل تلك المجتمعات من مرحلة الانتاج من اجل الاكتفاء الذاتي الى مرحلة التبادل . اصبحت هذه المجتمعات تنتج اكثر من احتياجاتها فتحقق فائضا اقتصاديا لغرض مبادلته مع المجتمعات الاخرى . وكان التبادل التجاري في البداية تبادلا مباشرا للسلع من خلال عملية المقايضة (Barter).

مساوئ نظام المقايضة:

مع التوسع في التبادل التجاري والتطور ونمو المجتمعات ظهرت مساوئ هذا النظام وهي:

اولا: عدم توافق الرغبات:

من الصعب عمليا ان نجد شخصا يمتلك سلعة معينة يرغب في مقايضتها بسلعة اخرى متوفرة لدى شخص اخر يكون بدوره راغبا في مقايضتها بتلك السلعة، وذلك بسبب عدم وجود التوافق المزدوج بين الناس.

ثانيا: عدم وجود وحدة لقياس القيمة:

هناك العديد من السلع والخدمات يتم تداولها في الاسواق وتختلف وحدات السلعة الواحدة من حيث النوعية والجودة. ولكن ليست هناك من وحدة لقياس قيم السلع والخدمات تعكس الاختلاف في النوعية والجودة ، وبالتالي يكون من الصعب اتمام عملية التبادل عن طريق المقايضة لكل نوع من هذه السلع والخدمات.

ثالثا: تعدد الاسعار النسبية للسلع:

يحتاج الفرد في نظام المقايضة الى معرفة القيمة التبادلية لكل سلعة بالنسبة لجميع السلع المتاحة للتبادل . ويمثل ذلك عائقا يحول دون سهولة وسرعة انسياب التجارة في ظل المقايضة.

رابعا: تدني تكلفة التبادل:

تعد المقايضة طريقة غير كفؤة للتبادل، لما تنطوي عليه من تكاليف باهظة تتمثل في الجهد والوقت المبذول بالإضافة الى تكاليف مخاطر حيازة السلع والمحافظة عليها على مدار العام وتكاليف تخزين ونقل السلع بين الاسواق.

بسبب هذه المساوئ كان لابد من وجود وسيط لعمليات التبادل الاقتصادي . فكان هذا الوسيط هو النقود . وقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم بمهمة الوسيط بشرط ان تكون سلعة مطلوبة ويتوفر لها صفة القبول العام من جميع المتعاملين في الاسواق.

فكانت نشأة النقود السلعية . فاستخدمت المجتمعات الرعوية الاغنام والابل واستخدمت المجتمعات الزراعية الغلال كما استخدم العاج والاحجار الكريمة في غيرها من المجتمعات. عندما اكتشفت المعادن النفيسة، لاسيما الذهب والفضة، بدأ استعمالها كنقود معدنية . وكانت النقود الذهبية هي الاكثر شيوعا خاصة في المعاملات الدولية . ومع ازدياد حجم المعاملات التجارية ومحدودية كميات الذهب المتاحة في معظم المجتمعات بدأت النقود الورقية في الظهور كبديل للنقود الذهبية .

تعريف النقود:

لما كانت مواصفات النقود تختلف من قطر الى اخر كما تتغير من وقت الى اخر في القطر الواحد، كان التعريف الوصفي للنقود عمليا غير مناسب الا في حالة التعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وزمان محددين . والبديل هو التعريف الوظيفي الذي يعرف النقود بانها أي شي يمكن ان يؤدي وظائف النقود ، شريطة ان يلقى قبولا عاما في التبادل بين افراد المجتمع .

وظائف النقود:

يمكن ايجازها في اربع وظائف اساسيه هي:

١ـ وسيط للتبادل:

تستخدم النقود كوسيط للتبادل ،ويعني ذلك قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر. ومن خلال استخدام النقود وسيطا للتبادل تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات . كما تم خفض تكاليف التبادل.

٢ـ مخزن (مستودع) للقيمة:

الافراد ينفقون جزءا من دخولهم ويدخرون الجزء الاخر لأجل انفاقه في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة لابد ان تحتفظ بقيمتها النسبية او قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبيا، لذا، تعجز النقود من تأدية هذه الوظيفة خلال فترات التضخم الذي يتسبب في انخفاض قيمة النقود أي انخفاض قوتها الشرائية.

٣ـ وحدة لقياس القيمة:

يمكن استخدام الوحدة النقدية كالريال لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الاخرى . كما تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات وحساب تكاليف المشروعات وتكاليف عوامل الانتاج .

٤ـ معيار للمدفوعات الآجلة:

اقتضى النظام الاقتصادي الحديث ابرام العقود لتسويق السلع على اساس التعاقدات الآجلة، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر ، على ان يتم تسليمها في وقت لاحق. لذلك، كان لابد من وجود معيار يتم على اساسه احتساب القيم الآجلة للسلع. وقد اصبح ذلك ممكنا باستخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة.

والجدير بالملاحظة انه لا يقتصر استعمال الافراد على النقود فقط كوسيلة للمبادلة وانما ظهرت اشكال اخرى من اشباه النقود تؤدي للغرض نفسة طالما كانت مقبولة لدى الجمهور . كما انتشرت ايضا في الاقطار المتقدمة (والاقطار النامية بنسبة اقل) ظاهرة استعمال ما يعرف بالشيكات السياحية ثم ظهر وانتشر استخدام بطاقات الائتمان التي تمنحها البنوك والشركات للأفراد ضمن حدود معينة حسب درجة الثقة بالمقدرة المالية لكل فرد.

البنوك التجارية

البنك التجاري (Commercial Bank) هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية . فالبنوك التجارية تعمل على حشد مدخرات الافراد والمنشآت ذات الفائض أي التي يزيد دخلها عن انفاقها المستهدف لتقوم بإقراضها للأفراد والهيئات والمؤسسات ذات العجز أي التي يزيد انفاقها المستهدف عن دخلها.

يتقاضى البنك فوائد على ما يقدم من قروض فيدفع جزء منها كفوائد للمودعين ويستخدم الجزء الاخر منها في تغطية نفقاته الادارية وما تبقى يمثل جزءا مهما من ارباح البنك الى جانب ارباحه من باقي استثماراته وخدماته البنكية الاخرى.

وظائف البنوك التجارية:

١-قبول الودائع

تمثل ودائع العملاء من افراد وشركات اهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري فهي تمثل جزء من حقوق الاخرين على البنك والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب او عند موعد استحقاقها ،وتتكون هذه الودائع من نوعين.

أ-الودائع الجارية او الودائع تحت الطلب

وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية بالبنك ولا يدفع البنك عادة فوائد صريحة على هذا النوع من الودائع الا اذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك . وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة اقل من الفوائد على الودائع الادخارية او الآجلة وذلك في مقابل حق العميل فيسحب الوديعة بكاملها او جزء منها في أي وقت يشاء دون اخطار مسبق للبنك.

ب-ودائع لأجل

وهي عبارة عن ارصدة يرغب عملاء البنك في ايداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر او ثلاثة اشهر او سنة او اكثر. ويدفع البنك فوائد صريحة على هذه الودائع تختلف بحسب اجال هذه الودائع حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الاجل (لمدة سنة او اقل) وتزيد على الودائع طويلة الاجل . ولا يجوز للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها اذا اراد الحصول على الفائدة كاملة ويجوز للعميل سحب الوديعة كليا او جزئيا في أي وقت يشاء لقاء حرمانه من الفائدة المقررة او جزء منها.

ان مقدار ما لدى البنك من الودائع المصرفية وخاصة الودائع طويلة الاجل يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض استثمارية واستهلاكية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

٢-تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية:

يعتبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل والمتوسطة الاجل من اهم وظائف البنوك التجارية واوسع مجالات استثمار مواردها المالية، وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل المشروعات طويلة الاجل كالمشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها مثل هذه المشروعات وضخامة الاموال المطلوبة لتمويلها لذلك ظهرت البنوك المتخصصة مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تقوم بتمويل مثل هذه المشروعات. ويبرز الدور الهام للبنوك في التأثير على اداء الاقتصاد من خلال نشاطها في تقديم القروض . فالبنك لايتقيد في تقديم القروض بما لديه من ارصدة نقدية بل تسمح له القوانين المنظمة للعمل المصرفي بان يزيد حجم القروض التي يقدمها البنك في أي وقت عن ما لديه من ارصدة نقدية بأضعاف مضاعفة . فالبنوك لديها القدرة على توليد نقود مصرفية دفترية تشكل نحو ٨٠%-٩٠% من عرض النقود في معظم الدول.

٣-خصم الاوراق التجارية:

الاوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الافراد والبنوك . يحمل السند على وجهه القيمة الاسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق او سداد قيمة السند . يستطيع حامل أي ورقة تجارية ان يتقدم الى البنك التجاري قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الاسمية لهذه الاوراق بعد ان يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الاوراق حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الاسمية لهذه الاوراق في تاريخ الاستحقاق بالإضافة الى حصوله على أي فوائد مستحقه على السند بعد خصمه.

٤- اصدار خطابات الضمان: (Letters of Guaranty-LG) :

يعتبر خطاب الضمان (Letters of Guaranty) بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين عند الطلب الى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان في حالة عدم قيام الاخير بالسداد في الموعد المحدد. بالإضافة الى اهمية خطابات الضمان في عمليات الاستيراد والتصدير ، تقوم الجهات الحكومية بطلب مثل هذه الضمانات من جانب المشاركين في المناقصات العامة التي تعلن عنها هذه الجهات الحكومية لتنفيذ مشروعات معينة وذلك لضمان جدية المشاركين في المناقصة او المزايدة وكذلك لضمان عدم تخلف من رست عليه المناقصة عن الايفاء بالتزاماته . وتتقاضى البنوك نسبة معينة من الرسوم لقاء اصدار مثل هذه الخطابات لعملائها.

٥- اصدار خطابات الاعتماد:

يعتبر خطاب الاعتماد من اهم وسائل سداد الالتزامات الماليه في عمليات التجارة الخارجية، ويعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الاجنبي مباشرة او عن طريق مراسله في بلد المصدر عند وصول مستندات الشحن والتأمين التي تخول البنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الاجنبي.

بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية :

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية، تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي، وكذلك زيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي. من أهم هذه الوظائف ما يلي :

- ✓ التحصيل
- ✓ تحويل الأموال للخارج
- ✓ المتاجرة في الأوراق المالية من أسهم وسندات
- ✓ المتاجرة في العملات الأجنبية
- ✓ إصدار بطاقات الائتمان
- ✓ إصدار بطاقات الصراف الآلي والسداد الالكتروني

البنوك التجاريه وعرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين.

تؤثر البنوك على أداء الاقتصاد القومي بتأثيرها على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض.

مقاييس عرض النقود

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في أي تاريخ معين.

وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود، ونقدم فيما يلي ثلاثة مقايس كمثال لتوضيح الفكرة وهي:

M1 = النقود المتداوله (C) خارج البنوك +نقود الودائع الجاريه (D) في البنوك

M2 = **M1** + نقود الودائع قصيره الاجل.

M3 = **M2** + نقود الودائع طويله الاجل + اشباه النقود.

عمليه خلق النقود

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني.

ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل أربعة افتراضات:

أولا : أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة أو من خلال بنك وحيد في الاقتصاد.

ثانيا : التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي. (ولنفترض أنها من ٥% مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها باحتياطيات إضافية أخرى.

ثالثا : تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل، الذي تتساوي عنده الاحتياطيات الكلية والاحتياطيات القانونية وتكون الاحتياطيات الفائضة مساوية للصفر، مع افترض أن هناك طلبا على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض.

رابعا : يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم، ولا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك، أي ليس هناك نقد متداول.

والآن، لنفترض أن أحد عملاء البنوك قام بإيداع مبلغ ١٠٠ ريال في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب. أي أن النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار ١٠٠ ريال. المطلوب هو تتبع أثر هذه الوديعة على إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد. يؤدي استلام البنك لهذه الوديعة إلى زيادة احتياطيات البنك من النقود السائلة بمقدار مبلغ الوديعة أي بمقدار ١٠٠ ريال. يحتفظ البنك بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي مقابل مجموع الودائع، ومن ثم يقوم البنك بتقديم القروض، وتغذية حسابات العملاء بمقدار القروض، وهذه الزيادة في الودائع هي زيادة دفترية فقط، وهي ما يطلق عليها النقود المصرفية أو الودائع المشتقة. ويستمر البنك في تقديم مزيد من القروض وزيادة الودائع المشتقة طالما تبقت لديه احتياطات حرة يمكنه استخدامها في الوفاء بالاحتياطي القانوني على الودائع المشتقة الجديدة. ويصل البنك حد الإقراض الكامل عندما ينعدم وجود أي احتياطيات فائضة، بل تصبح جميع الاحتياطيات، احتياطيات قانونية مطلوبة لدعم مجموع الودائع بالبنك.

البنك (1)	الودائع الأولية (2)	الاحتياطي القانوني (3)	الاحتياطات الفائضة (4)	الحد الأقصى للقروض (5)
1	100.00	5.00	95.00	95.00
2	95.00	4.75	90.25	90.25
3	90.25	4.51	85.74	85.74
4	85.74	4.29	81.45	81.45
5	81.45	4.07	77.38	77.38
6	77.38	3.87	73.51	73.51
↓	↓	↓	↓	↓
المجموع	2000.00	100.00	1900.00	1900.00

وإذا تابعنا الأرقام في العمود(٤) رقم نجد أن الاحتياطيات الفائضة في تناقص مستمر، بمعنى أنها ستصل في النهاية إلى الصفر، إلا إن مجموعها سيبلغ ١٩٠٠ ريال. وإذا نظرنا إلى العمود (٣) الخاص بالاحتياطي القانوني، فهي في تناقص مستمر أيضا ، ولكن مجموعها سيبلغ في النهاية ١٠٠ ريال وإذا نظرنا إلى مجموع الودائع الاولية في السطر الأخير من العمود رقم(٢) نجده قد بلغ ٢٠٠٠ ريال منها ١٠٠ ريال وديعة أوليه و ١٩٠٠ ريال كودائع مشتقة، ويمثل هذا مجموع القروض التي قدمتها البنوك، كما يتضح من السطر الأخير من العمود رقم(٥).

ويمكن إن نحصل على النتيجة ذاتها بموجب المعادلة التالية :

حيث : $RR=TD\ xr$

RR ⇐ (الاحتياطيات القانونية Required Reserves)

r ⇐ نسبة الاحتياطي القانوني (Reserve Ratio)

TD ⇐ مجموع الودائع (Total Deposits)

وبملاحظة أن مجموع الاحتياطيات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي للبنك عند بلوغ الإقراض الكامل، (TR) يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية

$$TR=RR=TDXr$$

وبإعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة نحصل على صيغة لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي توليدها من قدر معين من الاحتياطيات.

$$TD=1/RXTR$$

$$\Delta TD=1/RX\Delta TR$$

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود (Money Multiplie).

وباستخدام الصيغة أعلاه يمكننا أن نحسب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطيات النظام المصرفي بمقدار ١٠٠ ريال كما يلي:

$$\Delta TD=1/5\%x100=2000$$

التضخم
المحاضرة [13]

مقدمه:

يعد التضخم أحد أهم المشكلات الاقتصادية الكلية التي تهم صانعو السياسة الاقتصادية في أي قطر، وذلك بسبب الآثار الضارة والتي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

تعريف التضخم

التضخم هو الحالة التي تتسم بالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار (General price level).

يجب أن نلاحظ أن الزيادة المقصودة في التعريف هي للمستوى العام للأسعار وليس سعر سلعة معينة وهى ليست زيادة طارئة وكذلك هي زيادة محسوس عليه فإن:

١ . الارتفاع بنسبة ضئيلة لا يعد تضخما - لابد أن يكون محسوسا .

٢ . الارتفاع لفتره قصيرة لا يعد تضخما - لابد أن يكون مستمرا .

اسباب التضخم:

يمكن تصنيف الأسباب الأشهر للتضخم إلى:

1-التضخم الناتج عن سحب الطلب

٢-التضخم بدفع التكلفه

٣-التضخم المستورد

التضخم الناتج عن سحب الطلب

يحدث هذا النوع مددن التضخم بسبب زياده الطلب الكلي وعجز العرض عن مقابلة الزيادة في الطلب. هذا النوع ينجم من الاختلال الناتج عن زياده الكتله النقديه وذلك لاضطرار الدولة طباعة مزيد من النقدود لسد ما يسمى بالعجز في الموازنه وذلك عندما يفوق الانفاق الحكومي الايرادات فتضطر الدولة إلى طباعة مزيد من النقدود لسد العجز دون أن يقابل الزياده في الكتلة النقدية زيادة في الانتاج

التضخم بدفع التكلفه

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع أثمان عناصر الانتاج والتكاليف الانتاجيه حيث يواجه المنتجون أحيانا ارتفاعا في أسعار مدخلات الانتاج أو تكلفة الطاقة أو الأجور وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة - مثال لذلك ما حدث ابان العام ١٩٧٣ حيث تضاعفات اسعار النفط بنحو اربعة اضعاف و انعكس ذلك على زيادة اسعار كافة المنتجات بشكل كبير ومستمر فى الفتره الممتدة (١٩٧٣ – ١٩٧٨).

التضخم المستورد

يظهر هذا النوع بشكل واضح في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحه على الاقتصاديات الأخرى (الخارجية) والتي تستورد (بغرض الاستهلاك) معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج ومعلوم انه لصغر حجم هذه الاقتصاديات فإنها لا تستطيع التأثير على مستوى أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية فتأتى هذه السلع والخدمات النهائية متضخمة من مصدرها.

انواع التضخم

التضخم الزاحف أو المعتدل

التضخم الزاحف أو المعتدل هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ببطء وبشكل يمكن توقعه.
ويمكن تعريفه بأنه معدل تضخم سنوي ذو خانة واحدة حيث تكون الأسعار مستقرة نسبيا ويثق الناس بالنقود ويكونوا على استعداد للاحتفاظ بها لثبات قيمتها نسبيا.

التضخم الحقيقى:

في حالة التضخم True Inflation ترتفع االاسعار بنسبة تتراوح بين ١٠ – ١٥% سنوياً.
الحقيقي
التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة، فيعمل صانعوا السياسه الاقتصاديه على زياده معدل الفائده لتشجيع الاستثمار وزيادة الضرائب في محاوله لخفض الاستهلاك والانفاق للحد من ارتفاع الأسعار.

التضخم المكبوت:

يقصد بالتضخم المكبوت Suppressed Inflation حاله من التضخم غير المنظور، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق، وإعلان أسعار حكومية مثبتة. فتلجأ الحكومة إلى تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، عند مستويات تقل كثيرا عن الأسعار التوازنية لتلك السلع، مع التحكم في توزيع الكميات المتاحة من هذه السلع على أسر المستهلكين وفقا لما يعرف بنظام الحصص وذلك لضمان حصول الأسر على احتياجاتها من هذه السلع الضرورية طيلة فترة الحرب.

التضخم المفرط (الجامح):

يعتبر التضخم (Hyper Inflation) من اسواء انواع التضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار المفرط، بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق ١٠٠ % سنويا . وغالبا ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب، حيث تنخفض مستويات الانتاج إلى أدني حدد، بسبب تعرض المنشأت الانتاجيه والبنى التحتيه، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق والجسور، للتدمير أثناء الحرب. وعلاوة على ذلك، فعادة ما تلجأ الحكومات تحت ظروف الحرب إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التوسع في الاصدار النقدي، وبالتالي المساهمة في زيادة حدة التضخم.

اثار التضخم

الأثر على عدالة توزيع الدخل:

يتضمن التضخم الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من أصحاب الدخول الثابتة (الاجور– الرواتب) و بشكل عام فان ظاهرة التضخم تكون فى غير صالح الفئات التالية:

- أصحاب الدخوا الثابتة والمعاشات
- أصحاب المدخرات النقدية
- الدائنين

في المقابل يكون التضخم في صالح:

- أصحاب الدخوا غير المحدودة (التجار)
- المدينين
- المضاربين في أسواق المال.

كذلك يؤدي التضخم إلى انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الانتاجية بسبب ارتفاع المخاطر. حيث ينصرف المستثمرون إلى الاستثمار في شراء العقارات، والمعادن النفيسه والتحف والعملات الأجنبية.

سياسات علاج التضخم:

هنالك العديد من الاجراءات و السياسات التي تتبع ومنها:

١ ـ إتباع سياسة نقدية انكماشية: يعمل البنك المركزي على إصدار سندات حكومية وبيعها للجمهور بغرض سحب النقود من أيدي الجمهور.

٢ ـ زيادة نسبة االفائدة الممنوحة ـ الحكمة من ذلك هو الرغبة في سحب الأموال من السوق وتوجيهها إلى عملية توفير أو استثمار، فعندما تكون أسعار الفائدة الممنوحة عالية فإن الاغراء في الاستثمار (شراء الأسهم والسندات الحكومية) سيرتفع لكبر الفائدة العائدة على المستثمر.

٣ـ عدم اللجوء لتمويل عجز الموازنة بطباعة المزيد من العملة.

٤ ـ إتباع سياسات تشجع على الانتاج وتعمل على خفض تكاليف الانتاج كمنح الاعفاءات وتقليل ضرائب الانتاج وضرائب أرباح الأعمال والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لتوسيع قاعدة الانتاج.

قياس التضخم:

المقاييس الأكثر استخداما لقياس معدل التضخم:

أ- Consumer price index – CPI الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ب- مخفض الناتج المحلي اجمالي GDP Deflator.

الارقام القياسيه:

الأرقام القياسية أرقام نسبية توضح العلاقة بين رقمين أحدهما يسمى رقم الأساس والآخر يسمى رقم المقارنة ومن أكثر الأرقام القياسية استخداما الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يستخدم كمؤشر لقياس التضخم.

الرقم القياسي لاسعار المستهلك:

يقصد بالرقم القياسي لأسعار المستهلك رصد التغيرات التي تطرأ على المستوي العام لأسعار سلة السلع الاستهلاكية والخدمية في فترة زمنية محددة. يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك نسبة تكاليف المعيشة (تكلفة الحصول على سلة السلع والخدمات) فى سنة من السنوات الى تكلفة نفس المجموعة من السلع والخدمات فى سنة الأساس Base year

خطوات احتساب الرقم القياسي:

ميزانية الأسرة عبارة عن دراسة احصائية تفصيلية تعد لعام معين يسمى بعام الأساس (دائما يتم اختيار أكثر السنوات استقرارا مما يجعا المقارنة معها أكثر واقعية) وذلك علي نطاق القطر تحتوي على بيانات تفصيلية من فئات الدخول المختلفة.

تجمع الأسعار لسلة السلع والخدمات والتي تتكون من عدد كبير من السلع والخدمات مقسمة علي مجموعات عادة ما تكون: السلع الغذائية ـ المشروبات والتبغ – الملابس ـ الأحذية ـ النقل والمواصلات – الترفيه ـ التعليم – ـتكلفة السكن ـ الأدوات المنزلية ـ العناية الصحية أخرى.

مثال تطبيقي لقياس معدل التضخم:

سنورد مثالا واضحا وبسيطا عن طريقة حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) حيث نفترض بهدف التبسيط أن الأسرة تنفق دخلها على ثلاث مجموعات من السلع هي: المواد الغذائية والملابس والخدمات ومن خلال مسح على عينة المجتمع وجدنا أن الأسرة في العام ٢٠٠٥ (سنة الأساس) تنفق على السلع و الخدمات مقارنة بسنة ٢٠٠٩ (سنة المقارنة) على النحو التالي:

السلع	أسعار العام 2005	أسعار العام 2009	الأوزان	ترجيح عام 2005	ترجيح عام 2009
المواد الغذائية	0.5	0.9	45	22.5	40.5
الملابس	3	4	30	90	120
الخدمات	2	2.5	25	50	62.5
الرقم القياسي العام			100	162.5	223.0

للحصول على الرقم القياسي المرجح يتم ضرب أسعار المواد في سنة الأساس وسنة المقارنة بالوزن الترجيحي المعتمد ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة. الآن وبقسمة الرقم القياسي لسنة المقارنة (٢٠٠٩) على سنة الاساس (٢٠٠٥) نحصل على:

شراء السلع سنة٢٠٠٥ ١٦٢,٥ = ١٠٠

شراء نفس المجموعة من السلع سنة ٢٠٠٩ ٢٢٣,٠ = ؟

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{223.0}{162.5} \times 100\% = 137.2$$

أي أن هنالك زيادة في الأسعار لسنة ٢٠٠٩ (سنة المقارنة) تصل إلى حوالي٣٧,٢% مقارنة بالسنة٢٠٠٥ (سنة الأساس) أي أن هنالك تضخم بالمعدل ٣٧,٢%

مخفض الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر مخفض الناتج المحلي أكثر شمولا من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه يشتمل ليس فقط على أسعار السلع والخدمات الستهلاكية، بل يشتمل أسعار جميع السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي. لذلك، يعتبر هذا الرقم القياسي أكثر دقة وملاءمة لتخفيض أرقام الناتج المحلي الإجمالي النقدي (NGDP) وتحويلها إلى ما يقابلها من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP).

GDP Deflator مخفض الناتج المحلي الاجمالي

الناتج المحلي الجمالي الإسمي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة، أي أنه عبارة عن حاصل ضرب كميات هذه السلع والخدمات في الأسعار الجارية.
لذلك، فإن التغير (زيادة أو نقصان) الذي قد يطرأ على الناتج المحلي الإسمي من سنة إلى أخرى قد ينتج عن التغير في الكميات المنتجة، أو في الأسعار، أو في كليهما معا.

مثال:

فإذا زاد الناتج المحلي الإسمي بنسبة ٥٠ % مثلا في سنة ٢٠٠٠ عن مستواه في سنة ١٩٩٢ (كما يتضح من الجدول التالي)، فلا بد من معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة في الإنتاج بنسبة ٥٠ %، مع بقاء الأسعار ثابتة، أو أنها ناتجة عن ارتفاع الأسعار بنسبة ٥٠ %، مع بقاء مستوى الإنتاج دون تغيير، أو أنها كانت حصيلة مزيج من التغيرات في كل من الإنتاج والأسعار معا.

الجدول أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (A و B)، بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1992.

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) 1992= سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الإنفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الانفاق	(2) × (4) = (7)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
		NGDP	400		NGDP	600	480=RGDP

مخفض الناتج المحلي الإجمالي(GDP Deflator)= الناتج المحلي الاسمي / الناتج المحلي الحقيقي

مخفض الناتج المحلي الإجمالي(GDP DEFLATOR)= الناتج المحلي الاسمي / الناتج المحلي الحقيقي

$$\frac{600}{480}=125$$

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وإذا طبقنا هذه المعادلة على مثالنا السابق، حيث افترضنا أن الناتج المحلي الإسمي في سنة 2000 يبلغ 600 مليار دولار، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها 125، نجد أن :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2000} = \frac{600}{125} \times 100 = 480$$

البنك المركزي و السياسات النقدية
المحاضرة [١٤]

مقدمة:

أفرزت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية المبادئ العامة لعمل البنوك المركزية، وأبرزت أهمية دورها في النظام الاقتصادي. فتأسست البنوك المركزية على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى.

البنك المركزي:

ظلت البنوك المركزية الحكومية ومنذ بداية ظهورها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الأقتصاد الوطني دون أعتبار لتحقيق الربح. فهي مؤسسات خدمية تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية من خلال أدائها لدورها الأساسي في الإدارة النقدية.

وظائف البنك المركزي:

بنك الحكومة:

١- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية، كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).

٢- يقوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية.

٤- يعتبر البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص.

٥- يعتبر البنك المركزي المسؤول عن توفير الاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، بما يضمن استقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية

إصدار العملة الوطنية:

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية، وكذلك تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى والمحافظة على استقراره من أجل دعم الثقة بالعملة الوطنية، وذلك من خلال الأحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطي من العملات الأجنبية.

بنك البنوك:

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذا يطلق عليه بنك البنوك. وذلك لأسباب ثلاثة هي:

أولاً، يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية.

ثانياً، يعد الملجأ الأخير لإقراض (Lender of Last Resort) للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ.

ثالثاً، يقوم بوظيفة غرفة المقاصه للبنوك التجارية (Cleaning House) أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية.

ضبط عمل المؤسسات المالية:

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:

أولاً، حماية الأموال العامة، وخاصة الودائع الشخصية، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.

ثانياً، توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ثالثاً، تنظيم عملية خلق النقود باعتبارها من أهم أهداف السياسة النقدية.

رابعاً، تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكاف من قبل المؤسسات المالية، مثل صغار المزارعين وصغار المستثمرين، والراغبين في شراء المساكن لأول مرة وغيرهم.

إدارة عرض النقود:

يعتبر التحكم في عرض النقود في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي، حيث يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية، بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة.

السياسه النقديه:

يقصد بالسياسه االنقديه (monetary polisy) الوسيله التى يتمكن بها البنك المركزي من اداره عرض النقود من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الاهداف الكليه للاقتصاد .

تتمثل الاهداف الكليه الاقتصاديه في:

- ضمان الاستقرار الاقتصادي
- زياده معدل النمو الاقتصادي
- استقرار اسعار صرف العمله الوطنيه
- تحقيق الاستخدام الكامل المتمثل في خفض معدلات البطاله

انواع السياسه النقديه:

١- السياسه النقديه التوسعيه

يتّم اتباع سيأسة نقديةٌ توسعيةٌ عندما يمّر الاقتصاد بمرحلة الركود تحسبا لانزلاقه في مرحلة الكساد. ولهذا الغرض يعّمل البنك المركزي على زيأدة عرض النقود بغيةٌ خفض أسعار الفائدة وتحفيزٌ الاستثمار الخاص، الذي يؤّدي بدوره إلى زيأدة الطلب الكل والناتج المحلي الإجمالي ، وإلى خفض معدل البطالة.

٢- السياسه النقديه الانكماشيه

والذي قد يهّدد بإحداث التضخم. يتّم اتباع سيأسة نقديةٌ انكماشيةٌ في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد وفي هذه الحالة يعّمل البنك المركزي على خفض عرض النقود، الأمر الذي يتّرتب عليهٌ ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي ، وتكون النتيجّة النهائيةٌ هي خفض معدل نمو الطلب الكلي والتقليلٌ من الضغوط التضخمية على الأسعار.

تحديات السياسه النقديه:

قد يحّدث أحيانا تضارب بينٌ أهداف السيأسة النقديةٌ وغيرٌها من الأهداف الاقتصاديةٌ الاخر أو بينٌ أهداف السيأسة النقد يةٌ ذاتها. فقد تتعارض وسائل تحقيقٌ الاستخدام الكامل مثلا ، مع تحقيقٌ هدف استقرار الأسعار. كما يمّكن لوسائل تجنب حدوث التضخم أن تؤدي إلى إعاقة تحقيقٌ هدف النمو الاقتصادي، لذلك فإنه من الصعب تحقيقٌ هدف معينٌ دون تقديمٌ بعض التضحيأت بأهداف أخر تعتبر مشكله التوفيق بين سياسه استقرار الاسعار وسياسه تحقيق الاستخدام الكامل من ابرز المشكلات التى تواجهها السياسه النقديه واكثرها تعقيدا فالسياسات التى تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم لها تأثيراتها السلبيه على الانتاج وارتفاع معدل البطاله .

اما السياسات التوسعيه التى تستهدف زياده الطلب الكلي لانعاش الاقتصاد فبالرغم من اثرها الايجابي على خفض البطاله يخشى من تاثيرها السلبي على زياده معدل التضخم وتعتبر مشكله الاختيار بين خفض معدل البطاله وبين ارتفاع نسبه التضخم من اهم التحديات التى تواجهه السياسه النقديه

فقد قام الاقتصاديالنيوزلندي ارثر($\dot{P}$)ومعدل التضخم($\dot{U}$) ولتوضيح العلاقه بين معدل البطاله فيليبس بدراسه تطبيقيه بعنوان "العلاقه بين البطاله ومعدل التغير في الاجور النقديه في بريطانيا خلال الفتره" ١٨٦١-١٩٥٧

حيث اثبت في هذه الدراسه ان هناك علاقه عكسيه بين معدل البطاله ومعدل التغير في الاجور النقديه كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار ان الاجور تشكل نسبه كبيره من تكاليف الانتاج وتنعكس تقلباتها على معدل التضخم وقد صور فيليب هذه العلاقه

بمنحنى ذي انحدار سالب اصبح يعرف بمنحنى فيليبس كما في الشكل التالي :

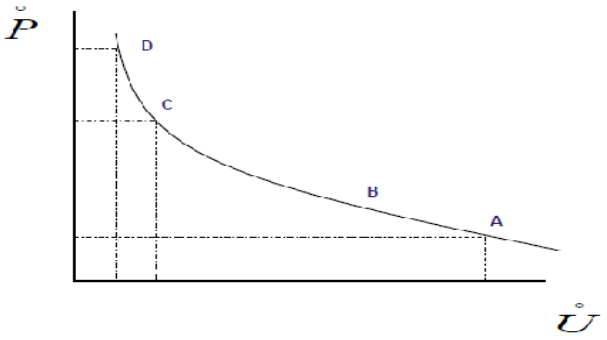

يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

مقاييس عرض النقود :

مقياس ضيق الأول M2:

ويعبر فيه عن النقود بانها النقد المتداول خارج البنك (العملات الورقيه وغير الورقيه "المعدن" + الودائع تحت الطلب الحسابات الجاريه) ويرمز لها بالرمز (M1).

الثاني مقياس موسع M2:

وتشمل المقياس الضيق M1 (النقد المتداول خارج البنوك -العملات الورقية وغير الورقية +الودائع تحت الطلب) بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية ويرمز لها بالرمزM2

الثالث مقياس موسع جدا M3:

وتشمل المقياس الموسع M2 مضاف اليه الودائع الادخارية طويلة الأجل + أشباه النقود(الشيكات ونقود الودائع الزمنية لفترات طويلة + ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية) ويرمز لها بالرمز M3 .

اذن ""

النقود المتداوله خارج البنوك +الودائع تحت الطلب"الحسابات الجاريه "= M1

الودائع الزمنيه الادخاريه M2 = M1+

اشباه النقود +الودائع الزمنيه والادخاريه M3= M1+

ادوات السياسه النقديه :

تسمى الطرق التى يؤثر بها البنك المركزي في عرض النقود بادوات السياسه النقديه وتقسم هذه الادوات الي مجموعتين هما

-الادوات الكميه

-الادوات الانتقائيه (النوعيه)

(الادوات الكميه للسياسه النقديه)

يستطيع البنك المركزي التاثير في قدره البنوك التجاريه على تقديم التسهيلات الائتمانيه وذلك بواسطه مايعرف بالوسائل الكميه للأئتمان التى تستهدف بالدرجه الاولى التأثير في حجم او كميه احتياطات البنوك وتكلفه الاحتفاظ بها

من اهم ادوات الكميه السيطره على الائتمان

١-تغير نسبه الاحتياطي القانوني

٢-تغير معدل الخصم

٣-عمليات السوق المفتوحه

١-تغير نسبه الاحتياطي القانوني

في حالة الركود الاقتصادي، يتّبنى البنك المركزي سياسة نقديةً توسعيةً لزيادة الطلب الكلي ، وذلك من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية. و يمكن تحقيقُ ذلك عن طريقُ خفض نسبة الاحتياط القانوني للبنوك التجارية. أما في حالة الانتعاش الاقتصادي يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقديةً انكماشيةً، وذلك بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني للحد من نشاط البنوك التجاريةً في منح التسهيلات الائتمانية.

لا يتّم اللجوء عادة إلى وسيلة تغييرنسبة الاحتياطي القانوني إلا عندما تعتزم السلطات النقدية إحداث تغييرات كبيرة ودائمة في حجم احتياطيات البنوك، فلا تستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل. من مساوئ وسيلة تغيير نسبة الاحتياط القانوني للبنوك التجارية أنها لا تتصف بالمرونة، فاستخدامها يحتاج إلى تعديلات في لوائح البنك المركزي التي تحدد هذه النسبة.

٢-تغيير معدل الخصم

يعرف معدل الخصم على انه معدل الفائده التى يتقاضاه البنك المركزي على القروض التى يقدمها للبنوك التجاريه في حاله الانتعاش والخوف من التضخم يلجأ البنك المركزي الى اتباع سياسه نقديه انكماشيه عن طريق زياده معدل الخصم الى اعلى من مستوى مما يؤدي الي قيام البنوك التجاريه بدورها بزياده معدلات الفائده اما في حاله الركود واتباع سياسه نقديه توسيعيه يتم تخفيض معدل الخصم مما يؤدي الى ان تخفض البنوك التجاريه من معدلات الفائده .

والجدير بالملاحظه ان سياسه تغيير معدل الخصم كأداه للمحافظه على الاستقرار الاقتصادي قد تعرضت الى انتقادات شديده لعل من اهمها انه لايمكن اللجوء الى هذه السياسه بصوره مستمره كما هي الحاله بالنسبه للعمليات السوق المفتوحه وذلك لان تغيير معدل الخصم يعكس عاده اتجاه السياسه النقديه التى يعتزم البنك المركزي اتباعها في المستقبل وتتوقف درجه فاعليه سياسه تغيير معدل الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق فاذا فسرت البنوك التجاريه

زياده معدل الخصم كاجراء مؤقت من قبل البنك المركزي يتبع انخفاض في المستقبل فسيكون من مصلحتها زياده الاقراض الان ومعنى ذلك ان زياده معدل الخصم قد تؤدي الي نتائج عكسيه فبدلا من الحد من الضغوط التضخيميه فانها قد تؤدي الي زياده الضغوط

٣-عمليات السوق المفتوحه

هي قيام البنك المركزي بشراء او بيع السندات الحكوميه بغرض تغيير عرض النقود وذلك بتغيير كميه الاحتياطات الفائضه لدى البنوك التجاريه زياده معدل الخصم كاجراء مؤقت من قبل البنك المركزي يتبع انخفاض في المستقبل فسيكون من مصلحتها زياده الاقراض الان ومعنى ذلك ان زياده معدل الخصم قد تؤدي الي نتائج عكسيه فبدلاً من الحد من الضغوط التضخيميه فانها قد تؤدي الي زياده الضغوط .

٣-عمليات السوق المفتوحه

هي قيام البنك المركزي بشراء او بيع السندات الحكوميه بغرض تغيير عرض النقود وذلك بتغيير كميه الاحتياطات الفائضه لدى البنوك التجاريه يقوم البنك المركزي في فتره الركود الاقتصادي وانتشار البطاله بشراء السندات من الافراد والهيئات والبنوك التجاريه فتزيد احتياطات البنوك وبالتالي تزيد قدرتها على منح التسهيلات الائتمانيه ويحدث العكس في حاله قيام البنك المركزي ببيع السندات في فتره الانتعاش الاقتصادي حيث تؤدي هذه السياسه الى تقلص الودائع البنكيه كما تنخفض احتياطات البنك التجاري بمقدار قيمه مشترياته من السندات التى طرحها البنك المركزي للبيع وعندما تنخفض احتياطات البنك تقل قدرته على الاستمرار في تقديم عروض جديده فتكون النتيجه هي انخفاض عرض النقد تعتبر عمليات السوق المفتوحه من اكثر ادوات السياسه النقديه فاعليه وانسبها لعمليات الضبط الدقيق واليومي لعرض النقود وتتميز على الادوات الاخرى بثلاث خصائص وهي :

اولا:السيطره المنفرده للبنك المركزي دون ان يكون للبنوك التجاريه دور اساسي ومؤثر على نجاحها كما هو الحال بالنسبه لسعر الخصم.

ثانيا:قدره البنك المركزي على بيع وشراء السندات تمكنه من تغيير احتياطيات البنوك ضمن حدود كبيره.

ثالثا: تعتبر سياسه السوق المفتوحه ذات مرونه عاليه حيث يمكن الجوء اليها بصوره مستمره.

(الادوات الانتقائيه للسياسه النقديه))

تهدف هذه الادوات الى تشجيع الاستثمار في قطاعات بعينها دون اخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينه او تخفيض اسعار الفائده على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصاديه دون اخرى نجد ان دور البنك المركزي في حالة الوسائل الانتقائيه محددا وتأثيره مباشر حيث يستهدف تغيير كميه وهيكل الائتمان بما يسهم في تحقيق اهداف السياسه الاقتصاديه الدوليه للتاكد من فاعليه السياسه النقديه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب تنظيم عرض النقود بما ينسجم ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف في خطط التنميه اذ يجب ان يتماشى معدل نمو عرض النقود مع معدل النمو الاقتصادي اذا زاد نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي فسيؤدي ذلك الى حدوث الضغوط التضخيميه اما في حاله زياده عرض النقود بمعدل يقل عن معدل النمو الاقتصادي يؤدي ذلك الى حدوث الركود الاقتصادي وتسمى هذه القاعده بـ (قاعده عرض النقود).

جامعة الامام - تعليم عن بعد

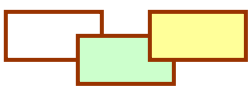

التجارة الدولية وسعر الصرف وميزان المدفوعات
المحاضرة [١٥]

مقدمة: تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث.
يدرس الاقتصاد الدولي التبادل التجاري لأحد الدول مع باقي دول العالم من خلال مبادلات السلع والخدمات وحركة رأس المال ودراسة الطرق التي تؤثر من خلالها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل القومي والاستخدام والنمو الاقتصادي.

أنماط واتجاهات التجارة الدولية: أن جميع الأقطار، سواء كانت متقدمة أو نامية ، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

تجارة السلع:
تضم تجارة السلع كل من الصادرات والواردات السلعية للقطر. الصادرات السلعية فيه ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يباع للمستهلكين والمنتجين في الأقطار الأخرى. أما الواردات السلعية فتتكون من السلع الاستهلاكية والإنتاجية الوسيطة التي يعجز الاقتصاد عن إنتاجها بكفاءة محلياً، فيتم شرائها من أقطار أخرى.

تجارة الخدمات:
تمثل تجارة الخدمات الجزء الأكبر من صادرات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات التأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحة وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة وخدمات العمالة، من الأقطار النامية.
تشكل تجارة الخدمات متمثلة فى إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان، والأردن، وتركيا والفلبين والهند وغيرها.

مبررات قيام التجارة الدولية:
يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، إن من الصعب بالنسبة لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى بتكلفة أقل.
لقد أدى التخصص الدولي، أو تركيز كل قطر على إنتاج السلع التي يمتاز بإنتاجها عن الأقطار الأخرى بتكاليف أقل نسبياً إلى زيادة الإنتاج الكلي للعالم وتصدير الفائض عن الحاجة المحلية إلى الأقطار الأخرى، لقاء الحصول على السلع الأخرى التي يحتاجها.

قانون الميزه المطلقه(Law of Absolute Advantage):
إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة الذي جاء به آدم سمث (Adam Smith)، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تقوم التجارة بين الأقطار، على أساس هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر، بسبب اختلاف ظروف الإنتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر الآخر.
بناء على مبدأ الميزة المطلقة أصبحت كثير من الدول تشتهر بإنتاج وتصدير بعض السلع بتكلفة قليلة فمثلا الشاي ينتج في سيلان بتكلفة أقل مما لو حاولت كثير من الدول إنتاجه محلياً. كذلك الحال بالنسبة لإنتاج سلع الأخرى كالسيارات من اليابان أو ألمانيا والأجهزة الكهربائية المنزلية من كوريا الجنوبية، والعطور من فرنسا، والتوابل من الهند، والبن من البرازيل، والأخشاب من كندا.

وسائل حماية التجارة:
بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للاستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية، وحتى بعض الأقطار المتقدمة ما زالت تمارس وسائل عديدة تتسبب في إعاقة حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية.
ومن أبرز وسائل الحماية التي درجت الدول على تطبيقها ما يلي:

- التعريفة الجمركية:Tariff
يقصد بالتعريفة الجمركية الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات. تفرض هذه الرسوم فى شكل ضريبة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو على قيمة السلعة. تقوم التعريفة الجمركية بعدة وظائف فهي وسيلة إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية، والأهم أنها تمثل مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية.

- نظام الحصص (Quota System): يقصد بنظام الحصص تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة. وفي حالات أخرى يتم وضع حد أعلى من أرصدة العملات الصعبة التي يمكن إنفاقها على استيراد بعض السلع الكمالية وذلك بغرض تخصيص نسبة أكبر من العملات الصعبة المتوفرة لاستيراد السلع الإنتاجية (مصانع وآلات ومعدات) وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية، خاصة الغذاء والدواء.

النظريات التي تبرر الحماية: هنالك عدد كبير من النظريات التي تبرر الحماية ولكن نورد هنا أشهرها:

نظرية الصناعة الناشئة: (Infant-Industry):
بما أن الصناعة الناشئة تكون غير مكتملة التطور فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية من حيث الجودة والاسعار لذا تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية، أو بتطبيق نظام الحصص للحد من تدفق الواردات من السلع الأجنبية المماثلة. ويفترض أن تكون سياسة مؤقتة لحين اكتمال تتطور هذه الصناعات الناشئة من حيث الكفاءة الإنتاجية (التكلفة) والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية السوق المحلية.

نظرية الإغراق:(Dumping) :
يحدث الإغراق عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار تقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق وإزاحة منافسيها المحليين، وبعد أن تنفرد هذه المنشأة بالسوق تقوم بزيادة أسعار منتجاتها باستغلال قوتها الاحتكارية. لذلك، تعتبر سياسة الإغراق أحد المبررات لحماية الصناعة المحلية من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه المنشآت حماية للصناعات الوطنية.

ميزان المدفوعات :Balance of Payments (BOP):
يوجز ميزان المدفوعات نتائج المعاملات الاقتصادية الدولية للقطر، وذلك برصد وتبويب المعاملات المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الخارج، وتلك المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الداخل.
ويمكن تعريف ميزان المدفوعات، بأنه عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

مكونات ميزان المدفوعات:
أولاً، الحساب الجاري(Current Account): يشتمل الحساب الجاري على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية. وتسمى تجارة السلع بالتجارة المنظورة، أي السلع التي تمر عبر الحدود السياسية للقطر وتسجل في الدوائر الرسمية للجمارك.
أما تجارة الخدمات فتسمى بالتجارة غير المنظورة ، وتشمل خدمات النقل، السياحة، خدمات البنوك وشركات التأمين والنفقات والإيرادات الحكومية في الخارج وتحويلات العمالة الوطنية العاملة بالخارج وكذلك تحويلات العمالة الأجنبية العاملة داخل الدولة.

ثانياً: حساب رأس المال (Capital Account) : يشتمل حساب رأس المال على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ويشمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات (الاستثمارات) الأجنبية للقطر المعني والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه.

توازن ميزان المدفوعات: وتعزى فكرة ضرورة توازن ميزان المدفوعات إلى أنه لا يمكن لأي قطر أن يستورد أكثر من صادراته، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطاته من العملات الاجنبية أو الاقتراض أو الحصول على المنح من الخارج.

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:
لما كان اختلال التوازن (Imbalance) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.
يوجد عدد من الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذا التوازن نورد منها:
أولاً، أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة. ثانياً، وسائل السيطرة الحكومية.

ونأتي الآن لتحليل أثر كل من هاتين الوسيلتين على ميزان المدفوعات ومدى فاعلية كل منها في تحقيق التوازن.

أولاً، أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة:

يتحدد سوق الصرف في هذه الحالة بآلية العرض والطلب هي التي تحدد سعر العملة كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى. فالتغيرات في سعر صرف العملة هي نتيجة للتقلبات في عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف العالمي. أما عملية تحقيق التوازن بواسطة أسعار الصرف الحرة فتتم عن طريق تأثيراتها على الصادرات والواردات . ولنأخذ المثال التالي:

تؤدي زيادة واردات اليابان مثلاً من السلع الأمريكية إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للين الياباني .

وسيؤدي ذلك إلى انخفاض واردات اليابان من الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع اسعار السلع الامريكية مقومة بالين، وكذلك زيادة واردات الولايات المتحدة من اليابان، بسبب انخفاض أسعار السلع اليابانية مقوّمة بالدولار الأمريكي، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات في الدولتين.

ثانياً، وسائل السيطرة الحكومية:

تقتصر وسيلة سعر الصرف الحر لمعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على آلية السوق الحرة. ونأتي الآن لبحث وسيلة أخرى مختلفة تماماً وهي فرض السيطرة الحكومية المباشرة على المبادلات الدولية. ويمكن تقسيم وسائل السيطرة الحكومية إلى مجموعتين هما:

١/ وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي أو ما يعرف بالرقابة على النقد الأجنبي

٢/ وسائل السيطرة التجارية.

أما بالنسبة لوسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي :

فتحدد الحكومة أسعاراً متباينة لبيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لأولويات أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

وتسمى هذه السياسة بنظام أسعار الصرف المتعدد (Multiple Foreign Exchange System)، حيث يقوم البنك المركزي بفرض أسعار عالية بالنسبة لبعض العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع غير الضرورية (الكمالية)، بينما يفرض أسعاراً منخفضة لاستيراد السلع الضرورية، كالمواد الأولية والمعدات الرأسمالية.

أما بالنسبة للرقابة على التجارة الخارجية:

فيمكن للحكومة أن تستخدم سياسات وإجراءات تجارية معينة بهدف معالجة العجز في ميزان المدفوعات. وتتخذ هذه السياسات والإجراءات أشكالاً عديدة:

١ـ التعريفة الجمركية،

٢ـ نظام الحصص لتحديد الواردات،

٣ـ فرض ضرائب خاصة على تحويلات رؤوس الأموال والسفر إلى الخارج لأغراض السياحة.

في جانب الصادرات يمكن للحكومة أن تتبنى سياسات تستهدف تشجيع الصادرات، كمنح الإعانات للصناعات التصديرية وإعفائها من الضرائب لفترة معينة ... الخ.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن معظم الأقطار النامية تجد نفسها مضطرة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة والممكنة من أجل ترشيد استخدام احتياطياتها المحدودة من العملات الصعبة، وتخصيص المتاح منها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب أولويات محددة بما ينسجم وتحقيق أهدافها الإنمائية.

التجارة الدولية وسعر الصرف وميزان المدفوعات
المحاضرة [١٥]

السياسة المالية هي الأساليب التي تنتهجها الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غيرمباشرة وذلك من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية والمتمثلة في:

(١) خفض معدل البطالة.
(٢) النمو الاقتصادي.
(٣)استقرار مستوى الأسعار.
(٤) عدالة توزيع الدخل والثروة.

تعتبر الإيرادات الضريبية، وخاصة الضرائب المباشرة على الدخول والأرباح، المصدر الرئيسي للإيرادات العامة أو الحكومية، لا سيما في الأقطار المتقدمة.
ويؤدي الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية إلى حدوث فائض (Surplus)
(او عجز Deficit)في الموزانه (الميزانيه المقترحه)

عجز وفائض الموزانه :

إذا كانت إيرادات الضرائب والرسوم أقل من النفقات الحكومية في الموازنة العامة، كانت النتيجة هي ظهور عجز في الموازنة. ولا بد من تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض أما:
- من مصادر داخلية من البنك المركزي بإصدارات نقدية جديدة، أو بالاقتراض من البنوك التجارية والجمهور (الدين العام libDebt cpu)
- أو من مصادر خارجية سواء كانت حكومات ومنظمات دولية أو من بنوك تجارية أجنبية.
أما إذا كانت الإيرادات الحكومية أكبر من النفقات الحكومية، كانت النتيجة هي ظهور فائض في الموازنة، يمكن استخدامه في سداد الديون السابقة على الحكومة تجاه البنوك التجارية والجمهور وكذلك الإيفاء بالتزاماتها الدولية.

التطور التاريخي لميزانية المملكة خلال آخر 10 سنوات:

التطور التاريخي لإيرادات ومصروفات الميزانية العامة للمملكة				
السنة	الإيرادات	المصروفات	الرصيد	الرصيد المتراكم
2003	295	250	45	45
2004	393	295	98	143
2005	555	341	214	357
2006	655	390	265	622
2007	622	443	179	801
2008	1100	510	590	1391
2009	505	550	-45	1346
2010	735	627	108	1454
2011	1110	804	306	1760
2012	1239	853	386	2146
2013 تقديري	829	820	9	2155
				بالمليار ريال

مخصصات الدولة للقطاعات المختلفة:

	أهم بنود الصرف في الميزانية		
	2012	2013	الفارق%
التعليم	168.6	204	21.00
الخدمات الصحية	86.5	100	15.61
الخدمات البلدية	29.2	36	23.29
النقل والاتصالات	35.2	65	84.66
الزراعة والتجهيزات	57.5	57	-0.87
صناديق التنمية	86.1	68.2	-20.79
أخرى	226.9	298.8	31.69
			بالمليار ريال

ادوات السياسه الماليه :

يتأثر مستوى الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب. ويندرج التغير في الإنفاق والضرائب تحت مجموعتين من التغيرات بحسب طبيعة هذا التغير:

١- تغييرات السياسه الماليه المخططه :

هي التي تتم عندما تقوم الحكومة بإحداث تغيرات معينة في الإنفاق والإيرادات الضريبية بهدف التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تنقسم السياسة المالية المخططة بدورها إلى:

أ-سياسة مالية مخططة كمية

ب-سياسة مالية مخططة نوعية

٢- تغييرات سياسيه غير مخططه:

هي التي تحدث بطريقة تلقائية، ويطلق عليها اسم آلية الاستقرار الذاتية

Built-in Stabilization Mechanism

وتعمل هذه الآلية استجابة لما يطرأ على مستوى الدخول من تغييرات عبر الدورات الاقتصادية، فتسهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي.

ادوات السياسه الماليه الكميه المخططه:الضرائب

تعتمد الدول في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها المختلفة، كما تعتمد بعض الحكومات في ذلك على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة (كالنفط مثلا في الاقتصاد السعودي) وتصنف الضريبة تبع ا لارتباطها بالدخل إلى:

ضريبة مستقلة أو ثابتة كضريبة الرؤوس (Toll Tax)،

وضريبة غير مستقلة مثل الضريبة النسبية (proportional Tax)

الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي (Progressive tax).

العلاقه بين الضريبه ودخل توازن الاقتصاد (Y*)

العلاقة بين الضريبة ودخل توازن الاقتصاد **علاقة عكسية**.
لذلك، تستخدم الحكومة **خفض الضرائب** في حالة رغبتها في تبني **سياسة مالية توسعية** وتعمد إلى زيادة الضرائب في حالة رغبتها في انتهاج سياسة مالية انكماشية. تؤدي زيادة الضريبة على الدخول إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق. كما أن لزيادة الضريبة تأثير سلبي مضاعف على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن، بسبب ما يترتب على انخفاض الطلب من انخفاض الدخول وما ينتج عن ذلك من المزيد من الانخفاض في الطلب الكلي والدخول وهكذا.

مضاعف الضريبه الثابته :

لأجل قياس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد دعنا نتعرف أولا على مضاعف الضريبة الثابتة.
لنفترض أن لدينا اقتصاداً مغلقاً من ثلاثة قطاعات. يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

شرط التوازن: $Y = C + I + G$

$C = C_a + b\,(Y-T_0)$

$I = I_0 \quad , G = G_0 \quad , T = T_0$

$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

ولقياس تأثير التغير في الضريبة الثابتة على دخل توازن الاقتصاد، دعنا أولا نشتق مضاعف الضريبة الثابتة من المعادلة الدخل التوازني، حيث نجد أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b \times (\frac{1}{1-b})$$

الانفاق الحكومي :

ويقصد بالإنفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية.
تعتبر المدفوعات التحويلية، مثل الإعانات أو الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية ودعم دخول الأسر الفقيرة وتعويضات البطالة، من أهم بنود الإنفاق الحكومي، خاصة في الدول النامية.
وللتغير في الانفاق الحكومي (G) أثر إيجابي مباشر على الطلب الكلي باعتباره أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي. أما الأثر غير المباشر فيتولد عن الزيادة
في الدخول الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي، وما يترتب عليها من موجات متلاحقة من الزيادة في الطلب الكلي والإنفاق والدخول.

مضاعف الانفاق الحكومي :

يعرف مضاعف الإنفاق الحكومي بمقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي. ففي اقتصاد مغلق من ثلاثة قطاعات، يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

شرط التوازن: $Y = C + I + G$

$C = C_a + b\,(Y-T_0)$

$I = I_0 \quad , G = G_0 \quad , T = T_0$

$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$

ومن هذه المعادلة نحصل على مضاعف الإنفاق الحكومي كما يلي:

$$Y - \frac{1}{1-b}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

السياسات الماليه النوعيه :

بالإضافة للسياسات المالية المخططة المنصبة على التغيير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها فتعمل على:

-تغير توزيع عبء الضريبة،

-أو تغير هيكل الإنفاق

-أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام.

اعاده توزيع عبء الضرائب:

إن اتباع سياسة الضرائب التصاعدية والتي تتزايد فيها معدلات ضريبة الدخل مع ارتفاع مستويات الدخول، سيؤدي إلى التقليل من تسرب جزء من الدخل إلى خارج دورة الدخل. لذلك، فإن إعادة توزيع عبء الضرائب **Redistribution of Taxes** من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد.

اعاده هيكله الانفاق الحكومي :

تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي. فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.

فمثلا ، إذا قررت الحكومة زيادة إنفاقها على مشروعات البنى التحتية، على أن يتم ذلك على حساب تخفيض مخصصات الإنفاق العسكري بالقدر ذاته، بحيث لا يتغير الإنفاق الحكومي الكلي، فإن من المتوقع أن تؤدي هذه السياسة الاستثمارية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي والدخل مستوى الاستخدام.

اعاده هيكله الدين العالم :

تنصب سياسة إعادة هيكلة الدين العام على تغيير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية. فإذا كان هناك فائض في الموازنة خلال فترة الانتعاش وارتفاع معدلات التضخم، فيجب استخدام هذا الفائض في سداد ديون الحكومة للبنك المركزي حتى يقل عرض النقود، فتسهم الحكومة بذلك في تخفيض معدل التضخم.

أما في فترة الركود الاقتصادي، فيمكن أن تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي بواسطة زيادة حجم العجز في الموازنة إلى إنعاش الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدل البطالة وزيادة الدخول، شريطة أن يتم الانفاق الحكومي على مشروعات انتاجية.

((التنميه الاقتصاديه))

مفهوم التنميه الاقتصاديه :

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية:

(قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وزيادة معدل الدخل الفردي بنسبة تفوق معدل نمو السكان)

لهذا كانت استراتيجيات التنمية الاقتصادية قبل عقد السبعينات تنظر إلى التنمية باعتبارها ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التصنيع وإحداث تغيرات في الهياكل الإنتاجية، بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي وتزداد حصة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي بصورة مستمرة.

أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية (أي المؤشرات الاجتماعية والسياسية) فتشمل الاتجاه نحو تخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية وغير ذلك من مؤشرات مهمة أخرى.

ويؤكد كتاب التنمية " بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع". كذلك، تشتمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية وإثراء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

التنميه المتحيزه ::

متخذو القرارات (النخبة) في الأقطار النامية غالب ا ما يقعون فى خطأ ما يمكن تسميته "بالتنمية المتحيزه Development Biased

حيث أنهم يركزون اهتمامهم على المناطق الحضرية (على حساب المناطق الريفية) كإنشاء الطرق والجسور الحديثة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية في المدن الكبيرة مع استمرار حرمان سكان الريف من أبسط متطلبات الحياة كتوفير المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، وبناء الطرق الريفية، والمدارس،والمستوصفات

خصائص الاقطار الناميه :

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة معينة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أن هنا سبع خصائص عامة تنطبق وبدرجات متفاوتة على معظم الأقطار النامية. وهذه الخصائص هي:

١-انخفاض المستوى المعيشي للسكان
٢-انخفاض إنتاجية العامل،
٣-ارتفاع معدلات نمو السكان،
٤-ارتفاع معدلات البطالة،
٥- الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادارت الأولية،
٦-التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية
٧-محدودية أو غياب المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات.

مراجعة نهائية

بافتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال:

البند	القيمة	البند	القيمة
معاشات التقاعد	40	إهلاك رأس المال	180
إيجارات	24	ضرائب غير مباشرة	103
استهلاك القطاع عائلي (الخاص)	1080	إجمالي الاستثمار الخاص	240
ضرائب على الأرباح	65	أجور ورواتب	1028
أرباح غير موزعة	18	إنفاق حكومي استهلاكي	365
صادرات	17	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	97
واردات	10	مدفوعات الضمان الاجتماعي	20
أرباح موزعة	117	ضرائب مباشرة	40
صافي الفوائد	20	صافي عوائد عوامل الإنتاج	92

المطلوب حساب كل من:
١- إجمالي الناتج المحلي بطريقتي الدخل والإنفاق.
٢- صافي الناتج (الدخل) المحلي.
٣- الناتج القومي الإجمالي.

١/ إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق =
الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات
= ١٠٨٠ + ٢٤٠ + ٣٦٥ + (١٧ – ١٠)
= ١٦٩٢

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الاهلاكات.
١٠٢٨ + ٢٤ + (١١٧ + ١٨) + ٩٧ + ٢٠ + (٦٥ +٤٠ +١٠٣) + ١٨٠
= ١٦٩٢

٢/ صافي الناتج المحلي = الناتج المحلي الإجمالي – (الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)
= ١٦٩٢ – (١٠٣ + ١٨٠)
= ١٤٠٩

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
= ١٦٩٢ + ٩٢ = ١٧٨٤

إذا كان الدخل الشخصي يساوي ٧٥٠ والأرباح غير الموزعة تساوي ٥٠ والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي ١٠٠ والضرائب على أرباح الشركات تساوي ٢٥ فإن صافي الدخل المحلي يساوي:

أ- ٧٢٥
ب- ٦٢٥
ج- ٥٧٥
د- ٦٥٠

جامعة الإمام - تعليم عن بعد

إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي ٨٥٠ مليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة يساوي ٨٢٠ مليون دولار فإن قيمة (٣٠ مليون دولار) لهذه الدولة تمثل:

أ- حجم الضرائب المباشرة
ب- المدفوعات التحويلية
ج- صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
د- أهلاك رأس المال الثابت

إذا كانت معادلة استهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي :

$C = 80 + 0.7\ 5Y$

١- حدد قيمة الميل الحدي للأستهلاك وضح ماذا تعني هذه القيمة؟
٢- ماذا تمثل القيمة ٨٠,
٣- اشتق دالة الأدخار.

بمعلومية النموذج التالي:

$C = 80 + 0.75Y$, $I = 100$

حيث أن: (C) تمثل الاستهلاك (Y) تمثل الدخل (I) تمثل الاستثمار

معادلة الادخار (S) والتي يمكن اشتقاقها هي:

أ- $S=-50 - 0.25$
ب- $S=50 + 0.25Y$
ج- $S=-50 + 0.25Y$
د- $S=-100 + 0.25$

مضاعف الاستثمار يساوي :

أ- ٤
ب- ٠,٤
ج- ٤٠٠
د- -٤٠٠

التوازن لهذا الاقتصاد هو:

أ- $Y=C+I$
ب- $I=S$
ج- $Y=C$
د- كل من أ و ب.

الاستهلاك التوازني لهذا الاقتصاد:

أ- ٦٠٠
ب- ٦٢٥
ج- ٥٠٠
د- ٤٥٠

الادخار التوازني لهذا الاقتصاد:

أ- ٤٠٠
ب- ١٠٠
ج- ٥٠٠
د- ٤٥٠

جامعة الأمل - تعليم عن بعد

افترض ان لديك النموذج التالي:

$C = 25 + 0.8y$

$I = 100$

المطلوب حسب مايلي:

1- مستوى الدخل التوازني (Y*)

2-الاستهلاك عند التوازن (C*) .

3- مضاعف الأستثمار.

4- اشتق دالة الأدخار (S) .

في ظل اقتصاد ما، بافتراض أنه توافرت لديك البيانات التالية بالمليون ريال:

$C= 200+0.8 (Y-T)$

$I=100$

$G=200$

$T=100$

المطلوب:

١- كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد ؟ وماهي ؟

٢- احسب مايلي :

أ- مستوى الدخل التوازني.

ب- الاستهلاك.

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل مما يلي:

المعادلات التالية تصف نموذجاً لاقتصاد في ثلاث قطاعات:

شرط توازن الاقتصاد: $Y= C + I + G$

معادلة الاستهلاك (C): $C=100+0.75(Y-T)$

الضريبة الحكومية(T): $T=0.25Y$

الاستثمار (I): $I =250$

الإنفاق الحكومي(G): $G =350$

الدخل القومي التوازني لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه يساوي:

أ- ١٨٠٠

ب- ١٠٠٠

ج- ١٦٠٠

د- ٢٢٠٠

الاستهلاك عند مستوى الدخل القومي التوازني لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه يساوي:

أ- ١٠٠٠

ب- ١٦٠٠

ج- ٦٠٠

د- ١٢٠٠

قيمة مضاعف الاستثمار لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه تساوي (لأقرب منزلة عشرية):

أ- ٤,٣

ب- ٢,٣

ج- ٣,٢

جامعة الدول - تعليم عن بعد

البند	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل	1.0	(7)-(6)=8

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times ١٠٠$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، فإن نسبة البطالة هي:

$$\frac{1}{4.5} \times ١٠٠ = \%٢٢$$

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times ١٠٠$$

من الجدول السابق نجد أن نسبة المشاركة في القوى العاملة هي:

$$\frac{4.5}{6} \times ١٠٠ = \%٧٥$$

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times ١٠٠$$

$$\frac{3.5}{6} \times ١٠٠ = \%٥٨$$

الجدول أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (AوB)، بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٢.

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) 1992= سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الإنفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الأنفاق	(7) = (4) × (2)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	480=RGDP

مخفض الناتج المحلي الإجمالي(GDP Deflator)= الناتج المحلي الاسمي / الناتج المحلي الحقيقي

$$\frac{600}{480} = ١٢٥$$

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

وإذا طبقنا هذه المعادلة على مثالنا السابق، حيث افترضنا أن الناتج المحلي الإسمي في سنة ٢٠٠٠ يبلغ ٦٠٠ مليار دولار، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها ١٢٥، نجد أن:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي لسنة ٢٠٠٠} = \frac{600}{125} \times ١٠٠ = ٤٨٠$$

*** أنتهى ***

جامعة الامام - تعليم عن بعد

7 5 3 1
6 4 2

مع الشكر لـ
دانة
دافورة هانم
عيون سحاب

لـ مشاركتي في التلخيص

إن قلت شكرا فشكري لن يوفيكم

حقا سعيتم فكان السعي مشكورا

إن جف حبري عن التعبير يكتبكم

قلب به صفاء الحب تعبيرا

مشرفة القسم:
ع سُدة بطيع ـ ـ

جامعة الامام - تعليم عن بعد

7 5 3 1
6 4 2

حل الواجب الاول الاقتصاد الكلي ~

السؤال1

١. يعرف gdp بأنه:

a. مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة
b. مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والوسيطة المنتجة محلياً في سنة معينة
c. مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة
d. مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً وخارجياً في سنة معينة

السؤال ٢

١. في التدفق الدائري للدخل والإنفاق، يتدفق:

a. الدخل من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين

b. الإنفاق من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين

c. الدخل من قطاع المستهلكين إلى قطاع الأعمال

d. الموارد من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين

السؤال ٣

١. الناتج القومي الاجمالي السعودي في أي سنة هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية:

a. المنتجة خارجيا بواسطة المواطنين السعوديين

b. المنتجة محلياً وخارجياً بواسطة المواطنين السعوديين

c. المنتجة محلياً بواسطة المواطنين السعوديين وغير المواطنين

d. المنتجة محلياً بواسطة غير المواطنين

السؤال ٤

أي من الآتي لا يدخل في قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل

a. صافي الصادرات

b. الأجور والمرتبات

c. أرباح الشركات

d. دخول الأعمال الصغيرة

جامعة الامام عن بعد

السؤال ٥

١. إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي ٨٥٠ مليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي
لهذه الدولة يساوي ٨٢٠ مليون دولار فإن قيمة (٣٠ مليون دولار) لهذه الدولة تمثل:
a. حجم الضرائب المباشرة

b. المدفوعات التحويلية

c. صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

d. إهلاك رأس المال الثابت

السؤال ٦

١. إذا علمت ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يساوي ٧٥ في السنة الحالية لكان ذلك دليلا على:

a. ارتفاع الاسعار بنسبة ٧٥% عن مستواها في سنة الاساس.

b. انخفاض الأسعار بنسبة 25% عن مستواها في سنة الأساس.

c. ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٥% عن مستواها في سنة الأساس.

d. انخفاض الأسعار بنسبة ٧٥% عن مستواها في سنة الأساس.

السؤال ٧

١. إذا كان الدخل الشخصي يساوي ٧٥٠ والأرباح الغير موزعة تساوي ٥٠ والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي ١٠٠
والضرائب على أرباح الشركات تساوي ٢٥ فإن صافي الدخل المحلي يساوي:

a. 725

b. 625

c. 575

d. 650

السؤال ٨

١. في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القمح ١٠ مليون ريال وقيمة ناتج الدقيق ١٥ مليون ريال وقيمة إنتاج المخابز ٣٠ مليون ريال فإن القيمة المضافة لقطاع المخابز تساوي .... مليون ريال:

a. 10

b. 30

c. 5

d. 15

جامعة الامام - تعليم عن بعد

7 5 3 1
6 4 2

الواجب الثاني ـ اقتصاد كلي

السؤال 1

المعادلات التالية تصف نموذجا لاقتصاد في ثلاثة قطاعات:

شرط توازن الاقتصاد : $Y=C+I+G$

معادلة الاستهلاك(C) : $C=100+0.75(Y-T)$

الضريبة الحكومية(T) : $T=0.25Y$

الاستثمار(I) : $I=250$

الإنفاق الحكومي(G) : $G=350$

إحساس

الدخل القومي التوازني لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه يساوي :

A. 1800
B. 1000
C. 1600
D. 2200

السؤال 2

الاستهلاك عند مستوى الدخل القومي التوازني لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه (الوادرة في السؤال رقم واحد) يساوي:

A. 1000
B. 1600
C. 600
D. 1200

السؤال 3

قيمة مضاعف الاستثمار لهذا الاقتصاد والذي تم وصفه بالمعادلات أعلاه (الوادرة في السؤال رقم واحد) تساوي (لأقرب منزلة عشرية):

A. 4.3
B. 2.3
C. 3.2
D. 3.4

إحساس

السؤال 4

0.5 درجات

معطى البيانات التالية لإحصاءات المسح السكاني لدولة ما:

الفئة	العدد (مليون نسمة)
عدد السكان	50
السكان دون وفوق عمر العمل	20
السكان خارج قوة العمل الفاعلة	5
العاملون فعلا	20
العاطلون الجادون في البحث عن عمل	5

من معطيات الجدول اعلاه، معدل البطالة لهذا الاقتصاد =

A. % 25
B. % 20
C. % 15
D. % 30

السؤال 5

من معطيات الجدول في السؤال رقم 4 ، نسبة الاستخدام الى السكان =

A. % 66.7
B. % 76.3
C. % 38.8
D. % 62.8

إحساس

السؤال 6

من معطيات الجدول في السؤال رقم 4 ، معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة =

A. % 62.8
B. % 66.7
C. % 38.8
D. % 83.3

واجب الاقتصاد الكلي الثالث

السؤال 1
خفض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية لدولة تعاني من الاختلال في ميزان المدفوعات بعيد التوازن لميزان مدفوعات هذه الدولة من خلال تشجيع الصادرات وخفض الواردات.

إجابة صواب خطأ

السؤال 2
تعجز النقود من تأدية وظيفتها كوسيط للتبادل خلال فترات التضخم.

إجابة صواب خطأ

السؤال 3

المنشأة التي تعمل بنظام الإغراق تبيع منتجها بأقل من تكلفة إنتاجها

وهذا يعطيها ميزة تنافسية تمكنها من امتلاك السوق وإقصاء المنافسين.

إجابة صواب خطأ

0.5 درجات

السؤال 4

المدينون هم من الفئات التي تتضرر في أوقات التضخم (أي تتأثر سلبيا).

إجابة صواب خطأ

السؤال 5

لجوء الدولة لتمويل عجز الموازنة بطباعة المزيد من العملة ينتج عنه تضخم بسحب الطلب.

إجابة صواب خطأ

السؤال 6

لخفض عرض النقود في الاقتصاد باستخدام عمليات السوق المفتوح:

A. تزيد الحكومة (البنك المركزي) من معدل الفائدة.
B. تقوم الحكومة (البنك المركزي) ببيع السندات.
C. تقوم الحكومة (البنك المركزي) بشراء السندات.
D. تزيد الحكومة (البنك المركزي) من نسبة الاحتياطي القانوني.

السؤال 7

اذا علمت ان نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 10 % فإن الزيادة في مجموع الودائع الأولية الكلية الناتجة عن زيادة احتياطات النظام المصرفي بمقدار 3000 ريال تساوي :

- A. 30000
- B. 300000
- C. 300
- D. المعلومات المتاحة غير كافية لحساب الناتج المحلي الاسمي.

السؤال 8

في ظل التضخم يلاحظ أن الناتج المحلي الحقيقي يكون:

- A. أكبر من الناتج المحلي الاسمي.
- B. أصغر من الناتج القومي.
- C. يساوي الناتج المحلي الاسمي.
- D. أصغر من الناتج المحلي الاسمي.

السؤال 9

مقياس عرض النقود M2 يضم :

إجابة

- A. الودائع الادخارية قصيرة الأجل
- B. الودائع الادخارية طويلة الأجل
- C. M1 + الودائع الادخارية قصيرة الأجل.
- D. M1

السؤال 10

عندما تدخر مبلغ من المال لشراء سيارة العام القادم فإن النقود تقوم بوظيفة :

إجابة

- A. وسيط للتبادل
- B. مخزن للقيمة
- C. وحدة للحساب
- D. لا شيء مما سبق.

المناقشة الأولى لمادة الإقتصاد الكلي

١ـ تعتبر السلع العامة أحدى حالات فشل آلية السوق الحر، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي ... ما المقصود بالسلع العامة؟ مثل لها..... وكيف يكون التدخل الحكومي؟

السلع العامة هي تلك السلع التي تستهلك جماعياً ومتى ما انتجت تصبح متاحة للجميع في آن واحد دون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها. مثل: الطرق العامة والبث الإذاعي والتلفزيوني غير المشفر والدفاع.لابد من التدخل الحكومي لتقديمها لأنها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب.

٢- يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من من اقدم المؤشرات المستخدمة في قياس الرفاهية .. اذكر ثلاثة من الانتقادات التي وجهت لهذا المقياس.

١ـ لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع فكلما اتسعت الفجوة الدخلية بين الفقراء والأغنياء انعكس لك سلباً على رفاهية الغالبية العظمى من افراد المجتمع.

٢ـ لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الإعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الإقتصادية فالتقدم المادي الذي يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالباً ما تصاحبه زيادة في معدلات التلوث البيئي.

٣ـ لا تعكس تقديرات الناتج المحلي الاجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية كتجارة المخدرات والأسلحة غير المرخصة وغيرها من النشاطات الاقتصادية الخفية.

٤ـ لابد من الإشارة الى ان معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لا يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لإختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول.

٣- المدفوعات التحويلية وخدمات ربات البيوت كلاهما لا يدخل في احتساب الناتج المحلي الاجمالي ولكن تفسير ذلك يعود لأسباب تختلف لكل ..... ناقش:

إستبعاد المدفوعات التحويلية الحكومية كإعانات البطالة والضمان الإجتماعي وغيرها باعتبارها دخولاً لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة اصحابها في انتاج الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتجنب الوقوع في خطأ الإحتساب المزدوج.
أما خدمات ربات البيوت هي خدمات شخصية مجانية يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها وهي خدمات منتجة يتعين ادخالها ضمن الناتج المحلي الإجمالي ولكنها لا تحسب لصعوبة حصرها والحصول على احصاءات عنها.

المناقشة الثانية لـ الأقتصاد الكلي

١ـ كيف تفسر عدم تأثُر العرض الكلي في الامد البعيد (lras) بمستوى الاسعار ما يجعل منحنى العرض الكلي في الامد البعيد (lras) خطا عموديا؟

يُوضَح منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد كخط عمودي، حيث يتساوى الناتج الحقيقي الفعلي مع الناتج الكامن، ويكون الناتج الإجمالي مستقلاً عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأجور النقدية بنسبة مساوية لنسبة تغير الأسعار، ويتحقق الاستخدام الكامل ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

٢ـ عرّف الميل الحدي للاستهلاك. وفي أي مدى تتراوح قيمته؟ ـ ثم اذا كان هنالك شخصان فقير وغني، لأيهما تكون قيمة الميل الحدي للاستهلاك أكبر ولماذا؟

الميل الحدي للاستهلاك تعرف على انها نسبة التغير في الاستهلاك مع تغير الدخل وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل ريال اضافي في الدخل وتتروح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح.

الميل الحدي لأستهلاك الفقراء أكبر لأن قيمة الاستهلاك لديه أكبر مع تغير أقل بالنسبة للدخول.

٣ـ ما المقصود بالكفاءة الحدية للاستثمار؟ وما هي العوامل التي تحددها؟

تعتبر توقعات الارباح اومعدل العائد المتوقع للاستثمار المحدد الرئسي لقرارات الاستثمار او كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لراس المال وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من السلعة الرأسمالية مساوياً لتكلفة إحلالها (أي معدل الفائدة).

العوامل هي :

١/ الطلب المتوقع

٢/ التقدم التقني

٣/ تكاليف الانتاج

٤/رصيد راس المال

٤ـ ما المقصود بمضاعف الاستثمار؟ قارن (مع التفسير) بين قيمته للنموذج ذو القطاعين وذو الثلاثة قطاعات وذو الأربعة قطاعات.

يقصد بمضاعف الاستثمار أنه إذا زاد الاستثمار بقدر معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الإجمالي

مضاعف الاستثمار للنموذج ذو قطاعين:

بما أن الميل الحدي للادخار أقل من الواحد الصحيح فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للادخار تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر اسم المضاعف، فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستهلاك المستقل أو التغير في الاستثمار المستقل.

حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المستقل إلى زيادة أكبر في الدخل والناتج والعكس في حالة انخفاض الأستثمار، حيث يؤدي ذلك إلى أنخفاض أكبر في الدخل والناتج.

مضاعف الاستثمار في اقتصاد من ثلاثة قطاعات

أن فرض الضريبة قد قلل من حجم المضاعف إذا ما قورن بما كان عليه في غياب القطاع الحكومي وما ارتبط به من ضريبة حيث كان مضاعف الإنفاق المستقل في النموذج ذو قطاعين وقد اوضحنا سابقاً أن الدخل المتاح (القابل للإنفاق) يعتمد على نسبة الضرائب التي تفرضها الحكومة على دخول الأفراد. فكلما زادت نسبة الضرائب على الدخل الشخصي انخفض الدخل المتاح الذي يحصل عليه أفراد المجتمع لأغراض الإنفاق والادخار، وبالتالي قل حجم مضاعف الإنفاقات المستقلة.

مضاعف الاستثمار في اقتصاد من اربعة قطاعات

قيمة المضاعف في النموذج من اربعة قطاعات اقل من النموذج ذو ثلاث قطاعات ذلك بسبب إضافة الميل الحدي للواردات وهو مصدر آخر للتسربات إلى جانب الضريبة على الدخل.

٥- ما الدلالة التي يقدمها مؤشرا معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة ونسبة الاستخدام الى السكان.

واحدة ومن أهم أسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام إلى السكان هي زيادة عدد الأناث في قوة العمل الفاعلة، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة والتوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في مجالات التعليم والصحة وغيرها. هذا بالإضافة إلى التقدم التقني لاسيما في مجال الاتصالات والمواصلات ، الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المرأة على المشاركة في قوة العمل الفاعلة في كثير من الدول.

٦- عدّد مراحل الدورات الاقتصادية ومن ثم أذكر المؤشرات الرئيسة والفرعية التي تفسر حدوث التقلبات الاقتصادية؟

مراحل الدورات الاقتصادية:

يمكن تشخيص أربع مراحل للدورات الاقتصادية وهي:

١- مرحلة الركود، أو الانكماش.
٢- مرحلة الكساد.
٣- مرحلة الانتعاش.
٤- مرحلة الرفاهية.

المؤشرات الرئيسية:

(١) التغير في الناتج المحلي الإجمالي.
(٢) التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام.
(٣) التغير في المستوى العام للأسعار.

وهناك ثلاثة مؤشرات فرعية للتغيرات التي تحدث في مكونات المؤشر الأساسي للدورات الاقتصادية والمتمثل في التغير في الناتج المحلي الإجمالي تستخدم أيضاً في تحديد أسباب التقلبات الاقتصادية وهي:

أولاً: التغير في الإنتاج القطاعي: الصناعي، والزراعي، والخدمي، والتجارة الخارجية.
ثانياً: التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي.
ثالثاً: التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

جامعة التعليم عن بعد

١) ناقش باختصار الوظائف الرئيسية للنقود مستصحبا المشاكل التي كانت تواجه نظام المقايضة.

وظائف النقود أربع وظائف رئيسية :

١- وسيط التبادل : تستخدم النقود كوسيط للتبادل ، ويعني ذلك قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عملية التبادل غير المباشر .

٢- مخزن للقيمة : الأفراد ينفقون جزءاً من دخولهم ويدخرون الجزء الآخر لأجل إنفاقه في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة لابد أن تحتفظ بقيمتها النسبية أو قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبياً ، لذا تعجز النقود من تأدية هذه الوظيفة خلال فترات التضخم الذي يتسبب في إنخفاض قيمة النقود ،

٣- وحدة لقياس القيمة : يمكن أستخدام الوحدة النقدية لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى ، كما تستخدم في حسابات الشركات ، وحساب تكاليف المشروعات وتكاليف عوامل الإنتاج .

٤- معيار للمدفوعات الآجلة : أقتضى النظام الإقتصادي الحديث إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة . أي الإتفاق على بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر ، على أن يتم تسليمها في وقت لاحق ،

المشاكل التي كانت تواجه نظام المقايضة :

١- عدم توافق الرغبات : من الصعب عملياً أن تجد شخصاً يمتلك سلعة معينة يرغب في مقايضتها بسلعة أخرى متوفرة لدى شخص آخر يكون بدوره راغباً في مقايضتها بتلك السلعة ، وذلك بسبب عدم وجود التوافق المزدوج للرغبات بين الناس .

٢- عدم وجود وحدة لقياس القيمة : هناك العديد من السلع والخدمات يتم تداولها في الأسواق وتختلف وحدات السلعة الواحدة من حيث النوعية والجودة ولكن ليست هناك وحدة لقياس قيم السلع والخدمات تعكس الإختلاف في النوعية والجودة وبالتالي يكون من الصعب إتمام عملية التبادل عن طريق المقايضة .

٣- تعدد الأسعار النسبية للسلع : يحتاج الفرد في نظام المقايضة إلى معرفة القيمة التبادلية لكل سلعة بالنسبة لجميع السلع المتاحة للتبادل ، ويمثل ذلك عائقاً يحول دون سهولة وسرعة إنسياب التجارة في ظل المقايضة .

٤- تدني كفاءة التبادل : تعد المقاضة طريقة غير كفؤ للتبادل ، لما تنطوي عليه من تكاليف باهظة تتمثل في الجهد والوقت المذول .

٢) عملية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بواسطة أسعار الصرف الحرة تتم عن طريق تأثيراتها على الصادرات والواردات . ناقش:

يتحدد سوق الصرف في هذه الحالة بآلية العرض والطلب هي التي تحدد سعر العملة كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى. فالتغيرات في سعر صرف العملة هي نتيجة للتقلبات في عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف العالمي.
أما عملية تحقيق التوازن بواسطة أسعار الصرف الحرة فتتم عن طريق تأثيراتها على الصادرات والواردات .
تؤدي زيادة واردات اليابان مثلا من السلع الأمريكية إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للين الياباني .وسيؤدي ذلك إلى انخفاض واردات اليابان من الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع اسعار السلع الامريكية مقومة بالين، وكذلك زيادة واردات الولايات المتحدة من اليابان، بسبب انخفاض أسعار السلع اليابانية مقومة بالدولار الأمريكي، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات في الدولتين.

٣) تلجأ الكثير من الأقطار إلى حماية صناعاتها الوطنية الناشئة عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية. كيف تفسر هذا اقتصاديا؟ وماهي

الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان ونحن نتبنى مثل هذه الاستراتيجية لأن الصناعة الناشئة تكون غير مكتملة التطور فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية من حيث الجودة والاسعار ويجب أن نأخذ بالحسبان ونحن نبني هذه الإستراتيجية أن تكون هذه السياسة مؤقتة لحين إكتمال تطور هذه الصناعات الناشئة من حيث الكفاءة الإنتاجية والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية في السوق المحلية .

الدول المهددة بالتضخم المستورد هي دول ذات خصائص اقتصادية معينة، أذكرها:

١- الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى الخارجية ٢- تستورد بغرض الاستهلاك
٣- معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج ٤- صغر حجم هذه الاقتصاديات
٥-لا تستطيع التأثير على مستوى أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية فتأتى هذه السلع والخدمات النهائية متضخمة من مصدرها.

شكر خاص لكل من شارك في الحل :

إحساس الشرقية .. صمت ..~ .. غـنيـدة بـطـبـغـے .. SoOonA